الاقتصادي

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

العدد (1786)السنة السابعة -الثلاثاء (4) آيار 2010

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

مازالت الأسواق تعج بالبضائع والسلع المستوردة الرديئة

8-9

اقتصاد النفط وتراخيص الاستثمار

10-11

تقرير: أسواق النفط تفرز ضوابط جديدة تمكنها من السيطرة على تحركاتها اليومية

القروض المصرفية للقطاع الزراعي

إشكالية التحول في الاقتصاد العراقي
ضبابية الرؤية وهدر الامكانية

3

مركز بحوث السوق يناقش آثار سياسة الإغراق السلعي

12

الاقتصاد المختلط السياسة المثلى للتحول في العراق

15

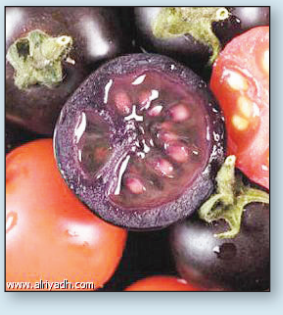

النباتات المعدلة وراثياً توفر فرصاً للفوز على منتقديها

الاقتصادي | العدد (1786)السنة السابعة -الثلاثاء (4) آيار 2010

تقرير: أسواق النفط تفرز ضوابط جديدة تمكنها من السيطرة على تحركاتها اليومية

الشارقة / خاص بالمدى الاقتصادي

كان لاستمرار وتيرة النشاط لقطاع النفط والغاز لدى الدول المنتجة دور كبير في رفع مستوى الاحتياطيات المكتشفة والمساهمة في رفع حجم المستخرج من النفط والغاز رغم ظروف التراجع التي سجلتها أسواق الاستهلاك كافة، إلا أن الدول المنتجة للنفط والغاز استمرت في توجيه استثماراتها نحو القطاعات الستراتيجية والحيوية منها وفي مقدمتها قطاع النفط والغاز، ومن الملاحظ أن أسواق النفط والغاز قد طورت أدواتها للتعامل مع انخفاض حجم المخزونات وارتفاعها لدى أسواق الاستهلاك للحيلولة دون إحداث تأثيرات سلبية على أسواق الطاقة، وتأتي الاتجاهات نحو تعزيز المخزونات العائمة أو البرية التي تنتهجها الدول المنتجة وبشكل خاص كبار المنتجين الخليجيين لدى الأسواق الأسيوية بمثابة قفزة نوعية تهدف إلى إدامة قدرتها على التأثير في أسواق النفط والغاز بالإضافة إلى إعطائها القدرة على التحكم بتحركات الأسعار اليومية من أية تذبذبات حادة ليس لها ما يبررها بشكل مباشر تبعا لحجم المخزونات العائمة التي يتم الاحتفاظ بها على حدود الدول التي يشهد الطلب لديها منحنيات صاعدة منذ نهاية العام الماضي لتصب هذه الاتجاهات في مصلحة الدول المنتجة في تامين أسواقها، فيما تعتبره الدول المستهلكة خطوة في اتجاه تأمين الإمدادات لتلبية الطلب في ظروفه وتذبذباته كافة.

هذا وتأتي اتجاهات المنافسة الحاصلة بين المنتجين بهدف المحافظة على الحصص السوقية عند حدودها المفضلة لتعكس الاهتمام الحاصل بالتخزين العائم وذلك تبعا لاتجاهات العرض والطلب في حين نجد أن الالتزام بسقوف الإنتاج المتفق عليها من قبل أعضاء أوبك لا تتعارض مع التخزين العائم وعلى أراضي الدول المستهلكة ولا تؤثر سلبا على اتجاهات الأسعار، في المقابل نجد أن متوسط أسعار النفط والغاز السائدة باقية ضمن نطاقات ايجابية لجميع الأطراف فيما تفضل الدول كافة تعزيز مؤشرات التعافي الاقتصادي لديها والتي لا زالت ضمن خطط التحفيز والتعديل واختبار النتائج الأولية لها على ارتفاع أسعار النفط وما ينتج عنه من تبعات سلبية في الظروف الحالية، الأمر الذي يعمل وبشكل تلقائي على ضبط اتجاه الأسعار للحيلولة دون تجاوزها للحدود المقبولة وهذا يعتبر بمثابة احد الضوابط غير المباشرة التي تعمل على استقرار أسواق الطاقة واقتصاديات الدول.

هذا وتحول سقوف الطلب الاعتيادية في الدول الغربية المستهلكة نتيجة استمرار حالة عدم الاستقرار في اقتصادياتها والطلب المتذبذب على النفط في الدول الآسيوية من دون تحديد اتجاه بالارتفاع المتواصل أو الاستقرار إلى إبقاء الأسعار السائدة عند حدودها المسجلة من دون تسجيل قفزات جديدة، ذلك أن الارتفاعات المتواصلة أو المفاجئة تحتاج إلى طلب متزايد وعلى فترات متتابعة، وهذا من غير المرجح تحقيقه في الوقت الحالي، في حين نجد أن الاتساع الحاصل على استخدامات الغاز المستخرج تعمل على استقرار الطلب على المشتقات النفطية الحالية انسجاما مع وتيرة النشاط الاقتصادي العالمي ككل، الأمر الذي يعمل على ضبط تحركات الأسواق اليومية على المدى المتوسط.

تأتي اتجاهات المنافسة الحاصلة بين المنتجين بهدف المحافظة على الحصص السوقية عند حدودها المفضلة لتعكس الاهتمام الحاصل بالتخزين العائم وذلك تبعا لاتجاهات العرض والطلب في حين نجد أن الالتزام بسقوف الإنتاج المتفق عليها من قبل أعضاء أوبك لا تتعارض مع التخزين العائم وعلى أراضي الدول المستهلكة ولا تؤثر سلبا على اتجاهات الأسعار،

أهم الأحداث في قطاع النفط والغاز خلال الأسبوع (في منطقة الخليج)

الإمارات

عقدت دانة غاز، أول وأكبر شركة إقليمية من القطاع الخاص في الشرق الأوسط تعمل في مجال الغاز الطبيعي، اجتماع الجمعية العمومية السنوية العادية وغير العادية، حيث صادقت الجمعية العمومية السنوية للشركة في اجتماعها على تقرير مجلس الإدارة بشأن نشاط الشركة ومركزها المالي خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٩، وتقرير مراقبي الحسابات للعام ٢٠٠٩، كما تم اعتماد توصية مجلس إدارة الشركة بتوزيع أرباح على المساهمين على شكل أسهم منحة بنسبة ١٠٪ من رأس مال الشركة.

من ناحية ثانية، كشفت مصادر مطلعة أن شركة أبوظبي لتكرير النفط أو "تكرير" تواصل إنجاز عملية توسيع مصفاة الرويس التابعة لها بحلول العام ٢٠١٤ حيث يتم حالياً تنفيذ أعمال المشروع، إذ تم منح بعض العقود وتمت المباشرة بالعمل، ففي العام الماضي فازت "جي أس للهندسة والبناء" الكورية الجنوبية بعقد بقيمة ٥٢٠ مليون دولار لبناء مرافق بحرية في الرويس، الواقعة على بعد ٢٥٠ كلم غرب في مدينة أبوظبي في إمارة أبوظبي. يذكر أن "تكرير" هي الوحدة التابعة لشركة "بترول أبوظبي الوطنية" "أدنوك" المكلفة بعمليات التكرير في الإمارة. وتهدف خططها التوسعية الخاصة بمصفاة الرويس إلى تلبية الطلب المتزايد على المنتجات النفطية في كلّ من الأسواق المحلية والعالمية.

فيما تعمل شركة سايبم الإيطالية على تعيين مقاول باطن لتنفيذ عقد هندسة وإمداد وإنشاء بقيمة ١,٤ مليار دولار ضمن خطتها للفوز بعقد تطوير حقل شاه بقيمة تتجاوز الـ ١٠ مليارات دولار في أبوظبي. وكانت "سايبم" تقدمت بأقل عروض سعرية للفوز بتنفيذ ٣ مراحل

بالمشروع وذلك خلال شهر مارس/ آذار الماضي، كما تخطط "سايبم" للتعاقد مع شركة دوسال الهندية لتولي مرحلة الانشاءات، إلا أن شركتي "أدنوك" و"كونوكو فيليبس" الأمريكية أعلنتا استبعاد الشركة الهندية في تنفيذ المرحلة الثالثة من العقد. وتجري الشركتان حالياً محادثات بشأن اختيار مقاول لتنفيذ العقد، حيث أن ٣ شركات مقاولات على الأقل تقدمت بعروضها السعرية للفوز بعقد الهندسة من الباطن في المشروع.

إيران

تأمل إيران في أن توقع في غضون شهر اتفاقا مع بغداد لبناء خط أنابيب لتصدير النفط من مدينة البصرة في جنوب العراق، وكان العراق قد وقع سلسلة من الاتفاقات مع شركات نفط عالمية لرفع طاقة إنتاج الخام لديه إلى نحو ١٢ مليون برميل يوميا. ويعتزم العراق توسعة مرافقه لتصدير النفط استعدادا لزيادة الإنتاج، ولا تعتبر خطة مد خط أنابيب من البصرة إلى مصفاة عبادان في إيران جديدة، فقد سبق أن وقع البلدان العضوان في منظمة أوبك اتفاقا أوليا في ٢٠٠٥. لكن الاتفاق معطل منذ ذلك الحين بسبب الأوضاع الأمنية في العراق. وكشفت مصادر إيرانية أنه يجرى الآن مراجعة لهذه الخطة من قبل الجانب العراقي. وبموجب الاتفاق المبدئي الموقع في ٢٠٠٥ يصدر العراق ١٥٠ ألف برميل يوميا من الخام عبر خط أنابيب مزدوج في مقابل إمدادات إيرانية من البنزين وزيت الغاز والكيروسين، كما تتضمن الخطة الجديدة تصدير الخام العراقي عبر المياه الإقليمية الإيرانية، ويمكن في مرحلة لاحقة استخدام خط الأنابيب لضخ المنتجات المكررة من إيران إلى العراق.

السعودية

أعلنت شركة كونوكو فيليبس للنفط عن انسحابها من مشروع لبناء مصفاة تكرير جديدة مع أرامكو معللة ذلك بإستراتيجيتها لتقليص أنشطتها في مجال التكرير. وكان من المقرر بناء المصفاة المزمعة في مدينة ينبع الصناعية وأن تبلغ طاقتها التكريرية ٤٠٠ ألف برميل يوميا. وشأنها شأن سائر شركات تكرير النفط الرئيسة تشهد كونكو انكماشا في الأرباح في مجمعاتها التي تحول النفط الخام إلى البنزين ووقود الديزل مع تأكل الطلب من جراء التباطؤ الاقتصادي العالمي.

الكويت

تعمل الكويت في الوقت الحالي على تجديد أسطولها لشحن الخام، حيث صدر تصريح للرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية بأنه جارٍ تغيير معظم الناقلات والبالغة ٢٥ سفينة، حيث تم تسليم تسع ناقلات وهناك ست قيد الإنشاء، وتدير نشاط الشحن الكويتي شركة ناقلات النفط الكويتية، وتهدف هذه الخطوة إلى تجديد أسطول الناقلات لمواكبة الزيادة في إنتاج النفط وقواعد الشحن الدولية.

من جهة ثانية، أبرمت مؤسسة البترول الكويتية وشركة فيتول اتفاقية لتزويد دولة الكويت بالغاز الطبيعي المسال لمساعدة دولة الكويت على مواجهة الطلب المتزايد من الغاز لمحطات الكهرباء خلال فترة الصيف من شهر ابريل/ نيسان وحتى أكتوبر/ تشرين الأول وتساعد هذه الاتفاقية الممتدة لمدة أربع سنوات المؤسسة على تلبية الطلب المتزايد على الطاقة في دولة الكويت لتنفيذ خطة الدولة الطموحة لتطوير وتأمين حاجتها المتزايدة من الطاقة النظيفة كالغاز الطبيعي.

قطر

أبرمت شركة الكهرباء والماء القطرية والشركة السورية القطرية القابضة اتفاقية مبادئ للمشاركة في إنشاء محطتي توليد الكهرباء بطاقة إنتاجية ٤٥٠ ميكاوات لكل محطة بالجمهورية العربية السورية وبتكلفة أكثر من مليار دولار. وبمقتضى هذه الاتفاقية تقوم شركة الكهرباء والماء القطرية والشركة السورية القطرية القابضة بالعمل معا لدراسة إمكانية تطوير المحطتين لتوليد الكهرباء بطاقة إجمالية تبلغ ٤٥٠ ميكاوات لكل محطة اعتماداً على مذكرة التفاهم الموقعة بين الشركة السورية القطرية القابضة ووزارة الكهرباء السورية في عام ٢٠٠٩. وسوف يتم إنشاء إحدى المحطتين في منطقة السويدية بالقرب من آبار النفط في المنطقة الشمالية الشرقية من سوريا والمحطة الثانية في منطقة عدرا الصناعية.

كما قامت شركة الكهرباء والماء القطرية بتوقيع عقد شراء لحصة شركة أيه أى أس AES الأمريكية في محطة رأس لفان (أ) لتوليد الكهرباء وتحلية المياه والتي تبلغ طاقتها الإنتاجية ٧٥٠ ميكا وات من الكهرباء و ٤٠ مليون غالون من المياه المحلاة يومياً. وبموجب الصفقة المشار إليها سوف تستحوذ شركة الكهرباء والماء القطرية على نسبة ٥٥٪ من شركة رأس لفان للكهرباء المحدودة المالكة لمحطة رأس لفان (أ) ونسبة ٧٠٪ من شركة رأس لفان للتشغيل و التي تقوم بإدارة وتشغيل وصيانة محطة رأس لفان (أ) و اللتين تمثلان حصة شركة آيه آي اس AES في كل من الشركتين، الأمر الذي يترتب عليه زيادة حصة شركة الكهرباء والماء القطرية في شركة رأس لفان للكهرباء المحدودة إلى ٨٠٪ وفي شركة رأس لفان للتشغيل إلى ١٠٠٪. ومن المتوقع الانتهاء من جميع الموافقات اللازمة لإتمام عملية الشراء في الربع الثالث من عام ٢٠١٠م.

سيارات الاجرة الحديثة ملمح يفضله السائقون والمستهلكون

بغداد / علي الكاتب

كثيرة هي المظاهر الجديدة التي انتشرت في العراق خلال السبع السنوات الماضية ،اذ بعد ان كانت السيارة الحديثة حلماً يراود الكثيرين لقيادتها بشكل خاص اصبحت ذاتها واسطة للنقل العام يقبل على شرائها من يريد ان يصبح سائقاً لسيارة الاجرة وان كان ثمنها مرتفعا وهو امر لم يكن مالوفاً في السابق، فضلا عن المواطن الذي يريد استئجار سيارة لنقله من مكان الى مكان اخر اصبح يفضل السيارة الحديثة عن القديمة وان كانت الاجرة مضاعفة في كثير من الاحيان.

يقول سلام صبيح استاذ مادة الادارة القانونية في كلية الادارة والاقتصاد بالجامعة المستنصرية: ان ارتفاع معدلات الدخل للمواطن العراقي وارتفاع قدرته الشرائية بشكل عام اسهمت بنحو كبير في الاقبال على شراء السيارات الحديثة واستخدامها كسيارة اجرة للعمل في شوارع لاتخلو من مطبات واضعين اما اعينهم ان كلفة اصلاح السيارة الحديثة وقطع الغيار اكثر بكثير من السيارة القديمة ،وهنا نضع بعين الاعتبار ان نسبة الاستهلاك في سيارة الاجرة اكثر من نضيرتها السيارة الخصوصي بنحو كبير.

ويضيف: يعزف الكثيرون عن استئجار السيارات القديمة لأنها متسخة في العادة، ومقاعدها تترك بصمات تخريبية على الملابس، بينما السيارات الحديثة تعمل فيها أجهزة التكييف، وتوفر الهواء البارد صيفا والدافئ شتاء بما يغني الراكب عن الهواء الخارجي، الذي عادة ما يكون ملوثا بالأتربة والدخان المضر بالصحة، كما ان البعض يفضلون سيارات الاجرة الحديثة لأناقتها وسرعتها اي ان الوصول الى المكان المحدد يكون اسرع بكثير من السيارة القديمة.

ويتابع: انا شخصيا تعرضت لموقف جعلني اعزف عن استئجار سيارة الاجرة القديمة لانها اثناء سيرها توقفت اكثر من مرة وفي المرة الاخيرة طلب مني سائقها الترجل ودفعها ومساعدته في تشغيلها وهو امر لم يتحقق الا بشق الانفس،بينما لايجد الراكب في سيارة الاجرة الحديثة هذه المشكلات والمطبات والمواقف المحرجة والوصول في الوقت المناسب. اسعد البغدادي سائق سيارة اجرة في بغداد يقول: لا يقتصر تفضيل سيارات الأجرة الحديثة على ركاب سيارات الاجرة فحسب، بل ان سائقي السيارات القديمة ذاتهم اصبحوا في الوقت الحاضر أكثر رغبة وسعيا لاقتناء سيارة الاجرة الحديثة نظرا لعزوف الكثير من الأشخاص عن استئجار سياراتهم القديمة،وانا بعد ان بعت سيارتي الحديثة بسبب بعض الظروف الاقتصادية التي مررت بها، اعاني اليوم وبعد ان اشتريت سيارة قديمة عوضا عن سيارتي الحديثة من قلة الوارد المالي لان الركاب لا يفضلون ركوب السيارات القديمة، لاسيما أن هناك أنواعا حديثة من السيارات الحديثة وبألوانها الزاهية الجميلة التي تجوب الشوارع حاليا وبأسعار لا تزيد على اسعار السيارات القديمة.صاحب عبد الحسين سائق سيارة اجرة حديثة يقول: على الدولة اسقاط الموديلات القديمة من السيارات وخاصة سيارات الاجرة منها وعدم السماح لها بالسير على الطرق كأحد الحلول لتخفيف الزخم المروري، لاسيما ان كثيراً من الناس اصبح لايفضل ركوب السيارات القديمة واستئجارها، ومن هنا تنتفي الحاجة لها الا لبيع لوحات التسجيل والتي اصبحت باسعار خيالية وخاصة سيارات الاجرة (الحمراء) تبقى أثمان هذه السيارات مرتفعة،وفقا لنظام التسقيط الذي اعتمدته مديرية المرور والذي بموجبه يتعين شراء لوحة التسجيل لسيارة قديمة لتوضع على السيارة الحديثة، وهنا اصبحت اسعار اللوحات بعد هذا النظام تساوي ثمن السيارة القديمة وهي تعويض لاصحاب السيارات القديمة من اجل سيارات حديثة او البحث عن مهنة اخرى.

مركز بحوث السوق يناقش آثار سياسة الإغراق السلعي

بغداد / المدى الاقتصادي

اكدت مديرة مركز بحوث السوق وحماية المستهلك التابع لجامعة بغداد منى الموسوي ان المركز سينظم في الفترة المقبلة المؤتمر الوطني لحماية المنتجات الوطنية من سياسة الإغراق.

وأوضحت الموسوي ان المركز سينظم بالتعاون مع دائرة البحث والتطوير مؤتمرا وطنيا لحماية المنتجات الوطنية من سياسية الاغراق في السادس من شهر تشرين الاول مبينة ان المؤتمر يهدف الى تسليط الضوء على واقع السوق العراقي في ظل الاغراق وانعكاساته على المنتجات المحلية. وأشارت الى ان المؤتمر الذي سيعقد تحت شعار اختيار المستهلك لمنتجاتنا الوطنية يسهم في الحد من آثار الاغراق ويهدف أيضا الى بحث السبل الكفيلة لحماية القطاعات الاقتصادية من الاغراق السلعي، اضافة الى السعي لاعطاء القطاع الخاص الدعم المناسب لاجل تنميته وجعله قادرا على الاسهام في مواجهة تحديات الاغراق السلعي، مبينة ان من بين الاهداف التي يسعى المؤتمر الى تحقيقها إيجاد الأطر التشريعية والقانونية للنهوض بالاقتصاد العراقي وحماية المنتج المحلي وتحقيق منافسة عادلة بما يعزز آليات اقتصاد السوق. وتابعت الموسوي ان تنظيم عمليات الاستيراد وتطبيق التعريفة الكمر كية وبما ينسجم مع متطلبات وبنود منظمة التجارة العالمية من الاهداف التي يسعى الى تحقيقها المؤتمر، لافتة الى ان المؤتمر سيتضمن تسعة محاور يتناول الاول منها واقع الاقتصاد العراقي في ظل ظاهرة الاغراق ويتناول المحور الثاني ظاهرة الاغراق وانعكاسها على الواقع الاجتماعي، فيما سيتناول المحور الثالث القوانين والتشريعات للحد من الاغراق وحماية المنتج الوطني.

وقالت الموسوي سيتناول المحوران الرابع والخامس على التوالي المواصفات القياسية والسيطرة النوعية وظاهرة الاغراق وانعكاساتها على الصحة العامة، في حين سيتناول المحور السادس ظاهرة الاغراق وانعكاساتها على البيئة فيما سيتناول المحور السابع دور القطاع الخاص في مواجهة الاغراق. وأضافت: سيتناول المحور الثامن دور الإعلام في تنمية ثقافة المستهلك تجاه المنتجات الوطنية وسيتناول المحور التاسع دور منظمات المجتمع المدني للحد من ظاهرة الاغراق. ودعت الموسوي الباحثين الى إرسال بحوثهم في موعد أقصاه الـ٣٠ من شهر حزيران المقبل، لافتة الى ان جميع البحوث والمشاركات ستخضع الى التقويم العلمي المستمر.

الاقتصادي | العدد (1786)السنة السابعة -الثلاثاء (4) آيار 2010

القروض المصرفية للقطاع الزراعي ×

فاروق صالح الرمضاني

ان العملية الاقراضية في القطاع الزراعي هي المحور الاساسي لتطويره لان المشاريع الزراعية تحتاج الى تمويل ومساندة فعالة من قبل الدولة او من قبل الجهات المانحة او المقرضة لان العمل في القطاع الزراعي يحتاج الى راس مال كبير ومكننة متنوعة وأراض شاسعة وبذور واسمدة واعلاف وادويةً ولقاحات بيطرية لمكافحة الافات والامراض واستصلاح أراضٍ وإنشاء قنوات أروائية ومبازل لتحسين خصوبة التربة وجسور صغيرة وبناء اسيجة ووحدات سكنية للفلاحين والعاملين في المشاريع وكذلك يستوجب العمل بشكل جدي في تسهيل اجراءات عملية المنح او الاقراض وايصال الاموال اللازمة الى مستحقيها المنتجين الحقيقين مع العلم بأن المصارف وشركات التمويل المالي تسعى الى ايلاء النشاط الائتماني سواء كان في القطاع الزراعي او القطاعات الاخرى الاهتمام والرعاية لتحقيق جودة الاداء وسرعة التنفيذ والتسديد في المواعيد المحددة والتمويل في المشاريع الحقيقية ذات الربحية المضمونة بدراسة التدفقات النقدية المتوقعة للمقترض بشكل موضوعي والاهم من ذلك دراسة الحاجة الفعلية للتمويل والمدة المطلوبة للسداد خصوصا" وان للقطاع الزراعي العديد من المشاريع التي تحتاج الى تمويل في اجال مختلفة قصيرة وقد تكون متوسطة او المشاريع الستراتيجية التي تحتاج الى قروض طويلة الاجل . ان التمويل في القطاع الزراعي يتأثر كثيرا" بمقياس الربحية وبالتحوطات من المخاطر الائتمانية لذلك على المسؤولين العاملين في الادارة الائتمانية ان تكون لهم الخبرة والدراية التامة في دراسة التقديرات والكشوفات المالية بكل حرفة بحيث يتم المواءمة بين التكلفة والمردود المالي لكي يتم اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب .

السياسات الاقراضية للمصارف:

اولا"/ السياسات والإجراءات للإدارة العليا للمصارف:

أ. قيام مجالس ادارات المصارف المنتخبة من اعضاء الهيئات العامة بوضع السياسات والخطط الائتمانية للنشاط الاقتصادي للقطاعات المختلفة ولانواع القروض (قصيرة الاجل- متوسطة – طويلة) والضمانات المطلوبة .

ب. منح الصلاحيات الى لجنة الائتمان العليا والادارات التنفيذية بتطبيق تلك الخطط ووضعها موضع التنفيذ .

ج. دراسة الموازنة بين المخاطر الائتمانية والربحية المتوقعة وتخصيصات الخسائر المحتملة والسيولة المتوفرة وتحديد سعر الفائدة المطلوبة على الاقراض .

د. أقرار التعليمات الشكلية والقانونية الواضحة المعالم امام كل من يرغب في الحصول على القرض الزراعي لكي يعلم التزاماته تجاه عملية الاقراض في المصارف

هـ. المراجعة المستمرة للتاكد من الخطط وامكانات تطبيقها ودراسة سلبياتها لتلافيها ومعالجتها وايجابياتها لتطويرها وتعزيز اجراءاتها .

الاقراض والتسليف الزراعي:

القرض هو ابسط صور الائتمان الزراعي وان عمليات منح القروض هي النشاط الاساسي لتحقيق الارباح في المصارف التجارية وتحتل مركزا بارزا من حيث اهميتها النسبية قياسا بغيرها من اصناف التسهيلات المصرفية المباشرة التي تمارسها في تقديم التمويل اللازم والقروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل للمشاريع الزراعية والمشاريع التنموية الاخرى وتمنح هذه القروض لشراء البذور والاسمدة والاعلاف والمكائن والالات والسيارات.

اوجه الاقراض والتسليف :

يتولى المصرف تقديم خدماته في مجال الاقراض والتسليف بمختلف انواعه للمشروعات والشركات الزراعية المسموح بتمويلها لتحقيق الاغراض التالية :

× تمويل مشروعات وشركات قائمة لاغراض التطوير والتوسع والتحديث وتهيئة مستلزمات تدوير شؤون العمل بتوفير السيولة النقدية ورأسمال التشغيل .

× تمويل مشروعات وشركات وليدة لبناء طاقات انتاجية جديدة .

. سواء كانت المشروعات مقامة او منشأة حديثا فان القروض المقدمة من قبل المصرف تخصص لتمويل عمليات شراء المكائن والمعدات والالات والعقارات وتشييد المباني والمرافق وغيرها من مكونات راس المال الثابت الملائمة لاغراض تلك المشروعات .

ثانيا : شروط منح القروض المصرفية الزراعية

١- يجب ان تتوفر الشروط التالية في الشخص الطبيعي (الحقيقي) صاحب المشروع الخاص او أطراف المشاركات المسجلة بصورة رسمية :

× ان يكون قد احترف عملا او نشاطا ويحدد نوع النشاط الزراعي استنادا" لهوية الانتساب الى الجمعيات المهنية وغيرها او عقود المشاركات المصدقة من الكاتب العدل او ألهويات او المستندات الأخرى ذات الاختصاص.

× وجود راس مال او موارد ذاتية او اية موجودات خاصة بالزبون

× ان يكون كامل الأهلية القانونية .

التحلي بالسمعة الطيبة والأمانة والقابلية الإدارية .

× ممارسة العمل او النشاط في محل او موقع عمل او مقر قائم ومعروف يمكن المصرف من خلاله الاتصال بالزبون او توجيه المراسلات المصرفية إليه .

٢- يجب ان تتوفر الشروط التالية في المشاريع وما يشابهها من الأشخاص والشركات المعنوية التي تتقدم بطلب الحصول على القروض المصرفية المسموح للمصرف منحها:

ممارسة المشروع او لأي من الأعمال او النشاطات الاقتصادية المسموح للمصرف بتمويلها والمنوه عنها انفا على ان يعزز ذلك بالمستندات .

ان تكون عقود تاسيس المشاريع مهما كان شكلها القانوني مصدقة بشكل اصولي من الجهات الرسمية سواء من مسجل الشركات او الجهة القطاعية المختصة او الكاتب العدل.

ان تسمح عقود تاسيس المشاريع والانظمة الداخلية لشركات الاشخاص المعنوية الاخرى بالاقتراض من المصارف لتمويل نشاطاتها ولا يوجد أي قيد او ضوابط تمنع ذلك .

تحديد اسماء الاشخاص المخولين بالتعاقد مع المصرف للحصول على القروض نيابة عن المشروع مع تثبيت حدود صلاحياتهم.

ثالثا"/ ضوابط منح القروض المصرفية الزراعية

١. على ادارات فروع المصرف تخصيص احد موظفيه ليكون له دور في اجراءات منح القروض وعناصر القرار – وفي الفروع التي يكون عدد طالبي القروض يفوق إمكاناته ان يخصص اكثر من ذلك بحيث يكون كل منهم مسؤولا عن مجموعة من الزبائن كان يكون احدهم مسؤولا عن الشركات او عن الزبائن ذوي الامكانات الكبيرة وآخر عن الزبائن بحدود مستويات محددة وحسب تقدير ادارة الفرع في قدرة الموظف لخدمة المجموعة من الزبائن .

٢. يقوم الفرع بتزويد الادارة العامة بأسماء موظفي الائتمان لكي يصدر بهم امر اداري من الموارد البشرية حيث ان موظف الائتمان سيكون مسؤولا عن صحة كل ما يدونه عن الزبون اثناء دراسته لعمل الزبون ونشاطه الزراعي وموجوداته وكذلك مطلوباته والضمانات التي يعرضها .... الخ من متطلبات الدراسة .

٣. ان يتميز موظف الائتمان بمهارة

الانصات الجيد للزبون ومهارة الاتصال مع الغير وغير ذلك من الصفات الذي يقابل الزبون ويكسب ثقته باسلوبه السلس في المقابلة ويسمع من الزبون ما طلباته وحاجته والغرض من القرض وتفاصيل عن مشروعه ثم يتداول معه عن نوع الائتمان ومبلغه الذي يناسب حاجته او مشروعه ويتم كذلك التداول بالضمانات المتوفرة وانواع الوثائق والمستندات التي يطلب من الزبون تقديمها لإكمال معاملة الحصول على الائتمان وفتح اضبارة تحفظ فيها نسخ من هذه الوثائق والتي قد تكون كلا او بعضا مما يلي :

٣-١ نسخة من طلب الزبون للقرض بموجب استمارة الطلب المختصة اذا كان الزبون شخصا" حقيقيا" او كان الزبون شخصا" حكوميا".

٣-٢ وثائق اثبات الشخصية للتعرف على الزبون من خلالها .

مثل هوية الاحوال المدنية وبطاقة السكن وشهادة الجنسية العراقية وجواز سفر نافذ المفعول .

٣ -٣ وثائق ومستندات الملكية للعقارات والأسهم والسندات حديثة مع صحة صدورها وأية ضمانات يعرضها الزبون مثل سندات القيد في السجل العقاري وشهادات الأسهم في الشركات المساهمة وأنواع السندات الأخرى التي يرغب الزبون بتقديمها إلى المصرف كضمان أو لإثبات الدخل والإمكانيات المالية التي تؤخذ بالاعتبار لتحديد مبلغ الائتمان ونوعه .

٣-٤ وثائق التسجيل أو الانتماء الجمعيات الزراعية أو أي قطاعات مهنية أخرى على ان تكون حديثة التجديد.

٣-٥ عقود أيجار موقع العمل باسم الزبون أو سند الملكية إذا كان الموقع ملكا له.

٣-٦ كشف حساب الزبون لأخر فترة (عن ٣-٦ اشهر) الأخيرة .

٣-٧ في حالة كون مقدم الطلب شركة فلابد من توفر محضر اجتماع الهيئة العامة أو مجلس الإدارة وقرار التأسيس مصدقة من قبل دائرة تسجيل الشركات وأخر ميزانية .

٣-٨ معلومات عن الكفيل للتحقق من شخصيته وإرفاق صورة من هوياته الشخصية وجواب المصارف في حالة الاستفسار عنه منها أو من البنك المركزي العراقي .

٤- يقدم الزبون طلب منح القرض إلى (أدارة الفرع) بموجب استمارة الطلب الذي يحال إلى موظف الائتمان الذي عليه لقاء الزبون والاستماع إليه لمعرفة نشاطه والغرض من طلب القرض ويقوم بزيارته في موقع عمله ليستكمل المعلومات الائتمانية الدقيقة والصحيحة عنه .

٥- أجراء الدراسة والاستعلام والتحليل المالي للتدفقات النقدية وفقا للضوابط والتعليمات المعمول بها في المصرف .

٦- يتم أجراء استعلام حقيقي عن الزبون في السوق من معارفه ومن خلال حركة حسابه لدى المصرف وتعاملاته مع المصارف الأخرى والمعلومات الائتمانية عنه لدى البنك المركزي عند توفرها للتأكد من شخصيته ونشاطه وسكنه وصحة المستندات الثبوتية المقدمة من قبله للأموال المنقولة التي يجب الاحتفاظ بنسخ منها كالوصولات وقوائم الشراء وسنويات المركبات وشهادات الأسهم وتاييدات تسجيل المكائن والمعدات باسم الزبون والتحقق من مواقع العقارات المقدمة ضمانا للتسهيلات المصرفية وغير ذلك .

٧- يقدم موظف الائتمان تقريره وتقديم توصية بنتائج الدراسة والاستعلام التي تتضمن كلاً أو بعضا مما يلي :

× اسم الزبون وعمله مع نبذة عن شخصيته.
× نوع القرض المطلوب من قبله.
× الغرض من طلب القرض .
× الضمانات المقدمة .
× مدخولاته وتقديره المالي تفصيلا .
× نبذة عن نتائج الاستعلام عنه .
× هل ان طالب القرض من زبائن المصرف وما حركة حسابه؟
× بيان حجم المخاطر المحتملة بالتعامل معه .
× هل التوصية بمنح القرض المطلوب أو عدم المنح ، أو أية توصية أخرى .
× بيان نوع القرض الذي يوصي به ومبلغه وكيفية صرفه هل بدفعه واحدة أو بعدة دفعات.
× بيان كيفية التسديد وتاريخه .
× أي معلومات أخرى يراها مناسبة .

٨- بعد استكمال الدراسة والاستعلام من قبل الفرع يتم اجراء الكشف للعقارات المقدمة كضمان وترسل الدراسة كاملة الى الادارة العامة التي عليها دراستها مجددا وتحليل الامكانات المالية للزبون ثم تبين رأيها بالوضع المالي له ونوع النشاط الذي يزاوله وبالضمان المقدم من قبله مع التوصية بمقدار القرض المطلوب ونوعه.

٩- المعاملات الائتمانية التي تزيد عن صلاحيات (ادارات الفروع وادارة الائتمان ونائب المدير المفوض والمدير المفوض) تقدم الى هيئة الائتمان في الادارة العامة مع خلاصة تتضمن الامور الاساسية مع الاخذ بالاعتبار ان هذه البيانات تقدم متضمنه نتائج الاستعلام الذي تجريه الادارة العامة موقعه من قبل مسؤولي المصرف بأقتراح نوع القرض ومبلغه وشروطه .

١٠- تنظر هيئة الائتمان بهذه الخلاصة وعليها الاطلاع على تفاصيل ملف الزبون كاملا لتقرر الموافقة حسب صلاحياتها او الاعتراض مع السبب او اذا كانت خارج صلاحياتها تحال المعاملة بتوصية من الهيئة الى مجلس ادارة المصرف لاستحصال موافقته .

١١- المعاملات المعترض عليها تعاد الى الفرع من قبل الادارة العامة مع بيان سبب الاعتراض او الرفض لغرض معالجة الفرع للاسباب المذكورة مع الزبون ثم تعاد ثانية من الفرع اليهم بعد اكمالها لكي تأخذ دورها في عرضها على هيئة الائتمان كاي معاملة اخرى .

١٢- بعد حصول الموافقة على منح القرض حسب الصلاحيات المقررة (للمستويات المخولة بذلك) يتم ابلاغ الزبون بالموافقة ومبلغها وطريقة صرفه ونوعه ثم يطلب الفرع من الزبون المراجعة لاستكمال توقيع العقود وتقديم سندات الرهن العقاري باسم المصرف وغير ذلك من الضمانات المطلوبة .

١٣. تكون مراجعة الزبون طالب القرض في الفرع الذي يتعامل معه مباشرة ويحتفظ بحساباته معه وان أي استفسار عن معاملته الائتمانية بعد ارسالها الى الادارة العامة تكون من قبل ادارة الفرع مباشرة .

١٤. يتصف العمل الائتماني في الادارة العامة بالسرية والتحفظ الشديد على مضمون محتويات الاضابير الائتمانية للزبائن .

١٥. بعد استكمال العقود وتوقيعها من قبل الزبون وكفيله ان وجد ومن قبل ادارة الفرع وتاكدها من استكمال توثيق الائتمان واستلام مستندات التوثيق العقاري وغيرها يوضع القرض تحت تصرف الزبون .

١٦. بعد استعمال القرض من قبل الزبون او صرفه له تبدا اولا مرحلة المتابعة معه من قبل موظف الائتمان للوقوف على مدى التزامه باستخدام القرض للغرض المحدد من قبله ثانيا وللتاكد من حسن ادارته لاعماله والتزامه بمواعيد التسديد وعدم حدوث مشاكل لديه تعرقل عملية التسديد.

انواع القروض الزراعية:

١. القروض الزراعية قصيرة الاجل (الموسمية) وتمنح هذه القروض للزراعة الفصلية بمدة لا تتجاوز ٦ اشهر قابلة للتجديد لمدة ٣ اشهر اخرى .

أ. الموسم الشتوي (الشتاء ، الربيع)
ب. الموسم الصيفي (الصيف ،الخريف)

٢. القروض الزراعية قصيرة الاجل (السنوية) وتمنح هذه القروض الزراعية لمدة لا تتجاوز السنة وقابلة للتجديد لمدة ٦ اشهر اخرى .

أ. مشاريع الاسماك.
ب. مشاريع تربية العجول والمواشي .

٣. القروض الزراعية متوسطة الاجل وتمنح هذه القروض لمدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على ٥ سنوات مثلا:

أ. مشاريع إنشاء حقول الدواجن .
ب. مشاريع انشاء معامل المجازر.
ج. مشاريع انشاء معامل الاعلاف .

٤. القروض الزراعية طويلة الاجل وتمنح هذه القروض لمدة لا تقل عن ٥ سنوات ولاتزيد على ١٠ سنوات .

أ. المشاريع الاروائية (السدود والخزانات)
ب. مشاريع الاشجار لانتاج الاخشاب .
ج. مشاريع اشجار الزيتون .

تصنيف القروض الزراعية:

أ. من حيث الضمانات المقدمة (من دون ضمان ،كفالة شخصية ،رهن عقار ،رهن اسهم ،وهكذا...)

ب. من حيث المشاريع (زراعية ،احواض اسماك، تربية عجول، حقول دواجن،معامل اعلاف، مفاقس ،مجازر وصناعات غذائية).

ج. من حيث التوزيع الجغرافي (مدن،قرى،ارياف،داخل مدينة المصرف ، خارجها...)

د.من حيث فئات المبالغ (اقل من مليون،مليون__ اقل من ١٠ ملايين، ١٠ ملايين- اقل من ١٠٠ مليون ،١٠٠ مليون __ اقل من ٥٠٠ مليون ، ٥٠٠ مليون الى اقل من مليار ، مليار فأكثر).

هـ. من حيث الاقامة (قروض الى المقيمين __ قروض الى غير المقيمين).

و. من حيث الشخص (قروض الافراد، قروض الشركات الخاصة، قروض الجمعيات التعاونية) .

جرد الموجودات في الأراضي الزراعية:

أولا: الأموال غير المنقولة :

ان اجراءات جرد الموجودات للاموال غير المنقولة سواء كانت للقروض الزراعية أم لأي قرض آخر يعتمد على الأسس نفسها في عمل لجان الكشف والتي يشترط ان يتم تثبيت المنشآت في سند الملكية والتي تشمل:

دور السكن
١. حقول الدواجن
٢. المخازن
٣. المجازر
٤. معامل العلف

ثانيا": الاموال المنقولة:

ان من اهم واصعب الامور في اداء القطاع الزراعي هو كيفية احتساب الاموال المنقولة التي تتطلب الاجابة على الكثير من الاسئلة لتحديد اقيامها.

١. معلومات عن الارض:
أ. المساحة بالدونم .
ب. هل الارض بستنه؟
ج. هل الارض غير مزروعة (بور)؟
د. هل الارض تسقى سيحا"؟
هـ.هل الارض تسقى ديما"؟

٢. معلومات عن الاسيجة:
أ. هل البناء من الطابوق؟
ب. هل البناء من الطين ؟
ج.هل البناء من حديد الزاوية والسيم ؟
د. هل الاسيجة سدة ترابية ؟

٣. معلومات عن الثروة الحيوانية (الدواجن ،الاغنام ،الابقار ،العجول ،الخيول والإبل):
أ. اعدادها
ب. اعمارها
ج. نوعيتها(محلية،اجنبية) .
د. استخداماتها(للبيع ،للحلب وللتكاثر) .

٤. معلومات عن مصادر المياه:
أ. هل الاراض مستحصلة ويوجد بقربها او فيها مبازل؟
ب. هل يوجد فيها خطوط اروائية او جداول او انهر؟
ج. هل يوجد فيها بحيرات اسماك؟
د. هل يوجد فيها ابار ما عمقها، ما نوع وحجم وسعة مضخات المياه المنصوبة عليها؟
هـ. هل فيها منظومة الري بالرش والتنقيط وما نوع وحجم وسعة الجهاز المنصوب عليها؟

٥. معلومات عن المغروسات للاشجار (نوعها ،عددها وعمرها):
أ. النخيل
ب. الفواكه والحمضيات
ج. اشجار الخشب
د. اشجار الزيتون
هـ.معلومات عن المزروعات من الخضراوات المكشوفة والمغطاة (البيوت الزجاجية والبلاستيكية).

٦. معلومات عن المكائن والالات التي يشترط ان تكون سنوياتها وشهادات تسجيلها حديثة وتتضمن .
أ. السيارات الحوضية واللوريات والبيكمات والدراجات النارية وكذلك سيارات الصالون .
ب. الحاصدات .
ج.التراكترات وملحقاتها (الحراثة الدرازة والعازقة) .

٧. معلومات عن مصادر الطاقة:
أ. خطوط الكهرباء الداخلية والخارجية (اعمدة ،كيبلات محورية)
ب. المولدات (نوعها ،سعتها،حجمها ومحروقاتها).

٨. معلومات عن طرق المواصلات:
أ. هل هي قريبة من الاراضي الزراعية؟
ب. هل هي مبلطة؟
ج. هل هي معبدة بالسبيس؟
د. هل هي ترابية؟

معوقات منح القروض الزراعية:

١. اغلب المواسم الزراعية غير جيدة بسبب عدم هطول الامطار وشحة المياه والتقلبات الجوية والافات والامراض التي تصيب النبات والحيوان.

٢. بعد المناطق الزراعية عن مواقع فروع المصارف مما يصعب من مهمة متابعة تسديد القروض .

٣. قلة الوعي المصرفي للفلاحين .

٤. ندرة وجود المتخصصين من القطاع الزراعي في اقسام الائتمان في المصارف .

٥. عدم انتظام دعم اجهزة الدولة للقطاع الزراعي في توفير البذور والاسمدة .

٦. ضعف تجهيز الطاقة الكهربائية .

٧. تخلخل اسعار المحاصيل الزراعية .

٨. ضعف الخطط الحكومية لمعالجة انخفاض مناسيب مياه الانهار وازدياد ملوحة الاراضي.

٩. ارتفاع درجات الحرارة وحصول ظاهرة التصحر.

١٠. صعوبة نقل المحاصيل الزراعية بسبب طرق المواصلات غير السالكة على الاغلب.

× ورقة ألقيت في مؤتمر المدى الاقتصادي الاول

ان التمويل في القطاع الزراعي يتأثر كثيرا" بمقياس الربحية وبالتحوطات من المخاطر الائتمانية لذلك على المسؤولين العاملين في الادارة الائتمانية ان تكون لهم الخبرة والدراية التامة في دراسة التقديرات والكشوفات المالية بكل حرفة بحيث يتم المواءمة بين التكلفة والمردود المالي لكي يتم اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب .

الاقتصادي | العدد (1786) السنة السابعة - الثلاثاء (4) آيار 2010

إشكالية التحول في الاقتصاد العراقي

ضبابية الرؤية وهدر الامكانية

الدكتور عبدعلي كاظم المعموري / كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين

كان مفترضاً أن تتم أعادة النظر الشاملة بأوضاع الاقتصاد العراقي بعد سنوات طوال مابين (اقتصاد حرب) و(اقتصاد حصار)، و(اقتصاد تدمير ونهب وفساد)، وكان متوقعاً أن يكون هذا مبكراً، عندما انكشفت غبار الحرب واحتلال بغداد واستيعاب رعب الصدمة العسكرية، ومن الطبيعي أن يكون هذا الهم هو هماً وطنياً خالصاً وليس هماً احتلالياً، فإستراتيجية أصلاح الاقتصاد العراقي وانتشاله من أوضاعه المركبة، تبقى في المقام الأخير هدفاً يفترض أن يظل هاجساً للقوى الوطنية والمخلصين، بينما لا يشكل ذلك المعطى هدفاً يحظى بأولوية لدى المحتل.

إن التأخر المتعمد في النهوض بالاقتصاد العراقي من وهدة أزمته وركوده، تستوجب وقفة مجتمعية وطنية سواءً من ذوي الاختصاص أم من القائمين على الأمر، وهل أن المراهنة على اقتصاديات السوق الحرة، يراد لها أن تكون الحل السحري لأوضاع الاقتصاد العراقي على الأقل في الأجل القصير؟

والعراقيون من أكثر مجتمعات الأرض التي أخضعت إلى التجريبية (الامبيريقية) المقيتة، سواء اقتصادياً أم سياسياً، وإذا ما كان الناس فيما مضى يتجرعون هوان هذه السياسات تحت ضغط الخوف والعنف، فالحالة مختلفة الآن تماماً، فحاجز تقديس السلطة، وتأليه الحاكم أمسى أمراً من الماضي، وهو ما سيفتح الباب واسعاً لمراجعة مجتمعية لسلوك وقرارات الحكومات، كرد فعل (العنف المضاد) لعنف السوق.

لقد ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية في تأخير وضع الخطط اللازمة للنهوض بالاقتصاد العراقي، إذ جرى عقد العديد من المؤتمرات والاجتماعات واللقاءات وفي مختلف دول العالم، ولكن من دون أية فاعلية ونتائج على الأرض.

إن الإقرار على فلسفة اقتصادية جديدة للاقتصاد العراقي بطريقة العلاج بصدمة القوة العسكرية ورعبها، ومن دون تخدير، كما يعبر عنها اقتصاديو البلدان المختلفة من العالم، والتي شيعت لفلسفة التحول نحو اقتصاد السوق، لا نريد اجترار تجاربها في العراق، ولا نرفض أن يكون هناك فعل لآليات السوق، ونعتقد أن فك حزمة المفاهيم والألفاظ له ضرورة كبيرة في فهم تلافيف ما يختبئ تحت هذا المسمى من ذاك، فالاقتصاد العراقي في حقيقة الأمر لم يكن مركزياً (مخططاً) ولا اقتصاد سوق رأسمالي ولا سوق اشتراكي، بل هو في حقيقة الأمر اقتصاد مشوه!

ولهذا لم نستطيع الى الآن أن نصل الى أنموذج دولة فاعلة، فالدولة في النظام السابق، أنها ذهبت رويداً رويداً من دولة تحاول تعزيز صفة الإنتاج في الاقتصاد الى الإشاحة الصريحة عن نفسها بأنها دولة توزيع الريع النفطي بامتياز، نتيجة التراجع في دورة الإنتاج الوطنية الذاتية، وهو ما كشفه الحصار الاقتصادي بوضوح، فيما شهدت مرحلة ما بعد الاحتلال، بالانسحاق التام للإنتاج المحلي.

وهكذا تولد في العراق أنموذج من الدولة متناقضة في دورها، فهي أما مركزية وسلطوية حد النخاع، وإما مترهلة وتابعة وضعيفة، ولذلك يصعب توصيف مخرجاتها(نتاجها) التنموي فهو يظل يتراوح مابين تنمية (تابعة- شبه رأسمالية- شبه اشتراكية- رثة- راكدة)(٤) ، وهو ما لا يساعد على الاستدلال بمعطى واضح لا تخطئه العين في نمط أفعالها الاقتصادية.

ويبدو أن حقيقة قدرة الدولة وأهمية دورها المخطط له، قد استغلتها النظم الحاكمة وشخوصها الكاريزمية لصالح الهيمنة على السلطة ولجم المعارضين، وصوغ حال المجتمعات على وفق رؤية (الملك- الرئيس- الأمير- السلطان)، ويكاد يرددون جميعاً مقولة لويس (الدولة أنا) أي الحاكم.

ونعتقد بتواضع شديد أن خطأ كبيراً قد تم اقترافه بنوايا مسبقة وبإصرار، من قبل الذين ساهموا في اللجان التي تم اختيارها من قبل الأمريكان في ما يخص الشأن الاقتصادي على الأقل، إذ أن الاقتصاد والمجتمع العراقي لم يكن مهيأ لذلك لاعتبارات عدة، أبرزها حالة الحروب والحصار، ومبررات ذلك تكمن في الآتي:

١- إن الاقتصاد العراقي يعد اقتصاداً مدمراً بكل المقاييس، ومن دون النفط ما كان ممكناً أن تستدام الحياة فيه، حتى في ظل أوضاعها الحالية.

٢- إن الاقتصاد العراقي لم يبدأ في نفض غبار التدمير والتهتك، وتخلف قطاعاته الاقتصادية بعد.

٣- جميع الممكنات التكنولوجية تعد متقادمة، ولا يمكن الاعتماد عليها، مما يتطلب خطة للتحديث التكنولوجي.

٤- الضغوط السياسية والأمنية وتواجد قوات الاحتلال، واستلاب جزء من الإرادة الوطنية، وعدم امتلاك القرار

(جدول-١) تقديرات خسائر العراق للسنوات ١٩٨٠-٢٠٠٣

الخسائر مليار دولار	الموضوع	الحرب
91.4	خسائر الناتج المحلي الإجمالي	الحرب العراقية - الإيرانية
197.7	خسائر الإيرادات النفطية	
78.8	خسائر العملات الأجنبية الفعلية	
80	خسائر العملات الأجنبية المحتملة	
447.9	إجمالي الخسائر	
204	خسائر الإيرادات النفطية	حرب الكويت
230	خسائر القصف الأمريكي	
17.8	التعويضات المدفوعة	
60	خدمة الدين	
511	إجمالي الخسائر	
300	خسائر القطاع المدني	الاحتلال ××
300-200	خسائر الجيش	
600-550	إجمالي الخسائر ×	
1558.9-1508.9	مليار دولار مجموع خسائر العراق للسنوات ١٩٨٠ - ٢٠٠٣	

جدول-٢) الأموال العراقية المسروقة أو المنهوبة من ٩-٤-٢٠٠٣ الى ٢-٦-٢٠٠٤

المبلغ مليار	الموضوع	الملاحظات
4 .5	تمت سرقتها في عهد جي غارنر	جزء منها من البنك والمصارف
3-1.8	فروق مبيعات النفط العراقي بعد الاحتلال	تقدير (Christian Aid)
20	أضيفت من برنامج الغذاء مقابل النفط	أعلن ذلك بول ولفويتز
1.8	يدعي بول برايمر منحها الى القيادة الكردية	لم يوجد لها أي اثر بعد استلامها
45 م/د	سرقة الخزين النفطي لشركة نفط الجنوب	٢ مليون برميل نفط خام
100 م/د	فقدان أموال من صندوق تنمية العراق	أعلنت ذلك الحكومة الأمريكية
11-9	تم التلاعب بها من قبل بول برايمر	تقدير(Christian Aid)
4	عوائد نفطية لم تدخل صندوق تنمية العراق	كشفتها مؤسسة المساعدة المسيحية
7-6	× المبالغ والمقتنيات في القصور الرئاسية	المقتنيات غير مقدرة
51.3-47.1	المجموع	عدا ما لا يمكن حصره و تقديره أو لم يعلن عنه

السياسي– الاقتصادي الكامل.

٥– لابد من الاعتراف من أن القطاع الصناعي والى حد ما القطاع الزراعي هما في حالة انهيار، وهذا ما يمكن تلمسه من حجم وتنوع السلع الزراعية والاستهلاكية المتوافرة في الأسواق العراقية.

٦– لا توجد سياسة تجارية واضحة، إذ لازالت مستوردات التجار من السلع الرديئة، بكل أنواعها تعج بها الأسواق، بل ما يمكن أن نلحظه، هو سيل الأجهزة الكهربائية الذي لا ينقطع، في بلد يعاني شحة كبيرة جداً في الكهرباء، ناهيك عما لعبته الإستيرادات الزراعية من كبح للإنتاج الزراعي المحلي.

٧– إن البنية التحتية التي ترنحت بهدوء بتأثير الأداء الاقتصادي الضعيف ووطأة الضربات العسكرية الأمريكية في عام ١٩٩١ و٢٠٠٣، مع إهمالها في مرحلة الاحتلال، تشكل واحدة من أهم الروافع التي يحتاجها الاقتصاد العراقي، سواءً على مستوى توفير الخدمات من ناحية ولاستجلاب وجذب الاستثمار الأجنبي من جهة أخرى.

إن اعتماد نظام اقتصاد السوق على الاقتصاد العراقي من دون حسابات صحيحة كمن يضع العربة قبل الحصان، فما هو معروف أنه نتيجة سياسات النظم الجمهورية منذ عام ١٩٥٨–٢٠٠٣، قد جرى أضعاف وتهجير الطبقة الوسطى في العراق، لمختلف الأسباب، وعليه لا توجد في العراق طبقة وسطى فاعلة، فهي إما تم تذويبها بفعل السياسات السابقة، أو هربت خارج العراق ومن دون إعادة بناء هذه الطبقة، فإن المستقبل ينذر في ضوء ما هو حادث الآن، من أن الشرائح الطفيلية التي ورثت الرأسمالية الوطنية العراقية، ستستبدل شعار الرأسمالية العتيد (دعه يعمل ... دعه يمر) الى شعار هي تريده (دعه ينهب ... دعه يمر).

ومن المناسب الإشارة الى أن العراق بعد سنين طوال لا يحتكم على قطاع خاص بالمعنى الحقيقي للكلمة، أي أننا لا نمتلك (رأسمالية محلية حقيقة)، لأسباب تتعلق بالطبيعة المنظورة سلفاً لهذه الشريحة، فضلاً عن طبيعتها وفلسفتها في العمل الاقتصادي، ومن دون رأسمالية حقيقية لها ثقافتها وأصولها ووطنيتها المفترضة، لا يمكن بناء رأسمالية من دون رأسماليين، وما هو متاح الآن وسابقا في اغلبه(شرائح طفيلية تغذت على المال العام محاباةً أم نهباً، وتوليد رأسمالية بطريقة الأنابيب، يحمل معه مخاطر على المستقبل).

إلا أن ذلك لا يعني الهيمنة أو السيطرة الكاملة للدولة على الاقتصاد، بل يعني الانتقال من النظرة الأحادية (أي إما قطاع عام وإما قطاع خاص) إلى النظرة الاقتصادية الشاملة المنطلقة من خلفية وطنية، تسعى إلى حشد جميع الموارد والإمكانات الوطنية، والتجاوز نهائياً لموضوعة المفاضلة بين القطاعين العام والخاص. فالمفاضلة يجب أن تكون بين قطاع منتج وآخر قطاع هامشي، أو بين قطاع ناجح وآخر متعثر، والسياسة الاقتصادية السليمة يجب أن تتجه إلى تدعيم القطاع المنتج والناجح، وإلى معالجة سلبيات القطاعات الهامشية والمتعثرة.

إن اعتماد التحول السريع لاقتصاد من مثل الاقتصاد العراقي في أوضاعه الحالية، يعد أمراً تكتنفه الصعوبات والمخاطرة، تبعاً للإفرازات المتوقعة اجتماعياً واقتصادياً، وهو ما يشكل هاجساً لكل من يريد لهذا البلد خيراً، وأن التحفظات على عملية التحول كما يراد لها خارجياً ومن بعض المنتفعين والمشبوهين، تدخل الحكومات العراقية مستقبلاً، في دوامة صعبة في مواجهة الشعب، في الوقت الذي يجب على كل المخلصين وفي المستويات كافة ومنهم المتخصصون، إن يساهموا في استنارة متخذي القرار بالسبل الناجعة لنقل الاقتصاد العراقي والمجتمع الى مرحلة أفضل، كيما يستطيعوا غذ السير الى الأمام وتعويض الفرص التي خسرها العراق في التقدم.

بيد أن ما يمكن قوله أن دور الدولة كان سلبياً ومهيضاً، وكابحاً لفرص التطور الاقتصادي، على العكس من الأهداف والشعارات التي رفعتها، وهذا لا يعني بأي حال من الأحوال، دفعاً باتجاه تقزيم أو تهميش دورها، بل على العكس نرى أن للدولة دوراً محورياً في ضبط إيقاع حركة الاقتصاد والمجتمع، وبدلاً من أن تكون عقبة كأداء إزاء الجهد التنموي، كان جديراً بها أن تتلمس الطريق وتيسر وتفعل حركة القوى الحية في المجتمع بشكلها الفردي أو الجمعي.

وحتى القدرات التي منت الدولة المجتمع بها، في حشد موارده وتوجيهها صوب رفع مستويات معيشته وتحسين أحواله، ذهبت مع سوء أدارة الدولة وفشلها الذريع في تخصيص الموارد حتى لم تعد المشكلة في العراق اقتصادية بالمعنى الحقيقي، كيما توهم مجتمعاتها للتعكز عليها، بل تحولت المشكلة الى(سوء أدارة الموارد الاقتصادية)، وهو ما يتطلب مراجعة شاملة لتاريخية نمط تخصيص الموارد في الدولة العراقية منذ عام ١٩٥٨والى ٢٠١٠، من أجل تحديد مسؤولية الحاكم والحكومة عن هدر الإمكانية وسوء التصرف بالموارد وبخاصة للنظام السابق وللحكومات التي قامت بعد الاحتلال، وهو ما ستعجز عنه الحكومات العراقية على مر تأريخه المعاصر، عن توفير غطاء أخلاقي له، كونها استأثرت واستهترت بموارد المجتمع ومستقبله، وهو ما لم يحض بالاهتمام المفترض في بناء منظومة الحقوق المجتمعية في عراق ما قبل وبعد الاحتلال.

فإذا ما جرى كشف حساب النظم المتتابعة لحكم العراق وشخوصه، فأن الحقوق التي أهدرتها هذه النظم، والمعبر عنها بالكلف (الاقتصادية– الاجتماعية– الإنسانية)، والمتوزعة على مروحة واسعة من المعالم والمؤشرات، سوف تكون تكلفة سدادها أمراً يتجاوز حدود العقل والمنطق.

فالجدول اللاحق يبين أن النظام السابق قد أساء التصرف بالموارد المتاحة وأهدر إمكانات العراق وبخاصة عوائد الريع النفطي، والأمر ذاته ينسحب على الهدر الذي انتاب الحكومات التالية للاحتلال وبخاصة الحكومة السابقة التي شهدت مستويات هدر وسوء تصرف تعد هي الأبرز لمرحلة ما بعد ٢٠٠٣. ما نريد قوله هنا أن حالة التراكب مابين الهدر وسوء التصرف في الإمكانات، هي حالة تتزامن مع بعضها حد التزاوج مع مساحة تتوسع باستمرار، كدالة في حجم الهدر والتراخي، وهي دالة طردية أيضاً مع ضعف الحكومة وأجهزتها الرقابية التي تتابع مجالات التصرف في الموارد المالية.

المصدر: تم جمع المعلومات والبيانات من مصادر مختلفة.

× عدا الخسائر في الناتج المحلي الإجمالي.

×× تقديرية لعدم اهتمام أية جهة بحصر حجم التدمير والأضرار.

–احتسبت من قبلنا استناداً على ما أوردته مجلة(ميد) للمدة من آب ١٩٩٠ ولغاية آب ١٩٩٦.

واستكملت حلقة من حلقات أعاقة بناء العراق، بإشاعة النهب والسلب والسرقة والتي عبر عنها رامسفيلد بأنها نتاج للحرية، إذ تقدر الأموال العراقية المنهوبة مابين (٤٧,١–٥٣,١) مليار دولار، وهذا المبلغ ضعف ما جادت به أيدي النبلاء في مدريد ويقل قليلاً عن تقدير كلفة أعمار العراق من قبل اللجنة الأمريكية– الدولية.

المصدر : تم جمعها تبعا لما يترشح عنها من مصادر دولية ومحلية

ناهيك عن أن التقديرات المتواضعة والخجلى، أو التي لا يستطاع البوح بها، وتكشف المستور عن ما يسمى بإعادة الأعمار والمشاريع، تعد واحدة من أكثر القضايا التي لا يمكن التخلص منها بسهولة في الزمن المنظور، كون الهدر في التنفيذ للمشروعات أو تقدير كلفها، حالة ترتبط بتفشي الفساد،والتي تقدر بأنها تتراوح مابين ٢٠–١٥) ٪) وهذا الأخير لم يعد مرتبطاً بشخوص يعانون من قصور قيمي، بل أنها أضحت ظاهرة متجذرة لها فلسفة واليات وتشابكات متعددة ومعقدة، وهي لم تعد مقتصرة على الحالة المحلية، بل تجاوزت المحلي الى الإقليمي والدولي، فهي ظاهرة عابرة للدول، ولهذا توصف من قبل جهات دولية بأنها(اكبر فضيحة في التاريخ).

الاقتصادي | العدد (1786)السنة السابعة -الثلاثاء (4) آيار 2010

تحقيق / ليث محمد رضا

سلع باتت تشكل سمة اساسية لسوقنا المحلية حيث تتلقفها اكف مستهلكين بدافع الحاجة لها التي لم يتم اشباعها حتى الان و لا يتوقع حدوث ذلك في المدى المنظور سلع الكترونية و محركات كهربائية و اجهزة حاسوب و الواح طاقة شمسية تعددت استخداماتها بتعدد اغراضها الا ان ما يجمعها هو رواج سوقها هذه الايام وكون معظمها يعرف المستورد الرديء لتشكل ظاهرة نتوقف عندها حيث أكد خبراء في تصنيع هذه السلع امكانية تصنيع بعضها داخل العراق و عدم استحالة تصنيع البعض الاخر كما ان هناك شركات قطاع عام تختص بتصنيع تلك السلع كشركة العز العامة.

مازالت الأسواق تعج بالبضائع والسلع المستوردة الرديئة

الكترونيك وميكانيك وكهربائيات

ينفق العراقيون مبالغ طائلة على بعض السلع كما هي حال بعض السلع الالكترونية مثل كاميرات التصوير و المراقبة و اجهزة الهواتف النقالة او منظومات ضخ المياه التي يستخدمها الفلاحون بالاضافة الى ان تلك السلع لاتمتلك الجودة فهي مستوردة مما يكلف الاقتصاد الوطني عملة صعبة هو احوج ما يكون اليها . المواطن احمد عبد الوهاب صاحب محل بيع معدات كهربائية و الكترونية في سوق (سيد سلطان علي) قال: ان السلع التي تغمر السوق هي اجنبية في الغالب لافتقار العراق الى مصانع تنتج هكذا سلع .

فيما قال مكي عودة انه كان يمتلك ورشة صغيرة لصيانة المحركات الكهربائية بمختلف انواعها و حتى تصنيع البعض منها وكان يبيع كميات منها حتى انه كان يعطي ضماناً لسنتين الا ان مهنته هذه توارت عن الانظار على حد قوله نتيجة لغزو السلع المستورد حيث انه كان يجهز محركاً كهربائياً مثلاً لضخ المياه بـ ٧٥ الف دينار في الوقت الذي يصل المستورد للمستهلك بـ ٣٥ الف دينار الامر الذي جعله يترك الورشة و ينضم الى طابور البطالة الباحثين عن تعيين!

شركة العز العامة

مدير عام شركة العز العامة يوسف غضبان تحدث لنا قائلاً : تعتبر شركة العز العامة احد تشكيلات وزارة الصناعة و المعادن من الشركات الرائدة في مجال انتاج الحاسبات و هندسة البرامجيات و الاتصالات و التصاميم الالكترونية و منظومة الطاقة الشمسية حيث تم تحديد الافاق المستقبلية للشركة بالتعاون مع شركات عالمية و اضاف غضبان : المشكلة اننا كقطاع دولة لا يتم تجهيز قطاعات الدولة عن طريقنا لكن في الفترة الاخيرة صار توجيه من مجلس الوزراء الموقر بمفاتحة شركة العز العامة بكل ما يتعلق بمنظومات اختصاصاتها و لا يكون الاتجاه الى القطاع الخاص الا بعد الحصول على الاعتذار من الشركة .

و تابع غضبان :نحن من خلال مجلس ادارة الشركة لدينا خطة مرحلية واخرى مستقبلية و ايضاً لدينا خطة لخمس سنوات قادمة ، و موقع التصنيع العسكري سابقاً هو موقع الشركة الحالي ، و لدينا مصانع متكاملة و حصلنا على مبلغ استثماري من قبل الوزارة لاعادة تأهيل المصانع حيث أعيد تأهيل معمل المعدات كهربائية و معمل حاسبات بدأنا بتأهيله و لكن من الصعب استكمال العمل و تجميع الكادر في موقعنا الذي تعرض الى نهب كبير لم يبق اي شيء من محتويات الشركة فأعادة التأهيل بدأت من حنفية الماء و بدأنا بالعقود البسيطة و بجهد مهندسينا و كادرنا وبأمكاناتنا .

معوقات العمل

رئيس مهندسين احمد عبد الواحد مدير الشؤن الفنية في شركة العز العامة قال : المشاكل الامنية تعيق عملنا فقد عملنا في مناطق العراق كافة وحتى في المناطق الساخنة بالاضافة الى مشاكل في عالم الالكترونيك و هوعالم متطور جداً و سريع جداً يصعب اللحاق به و المواكبة تحتاج و تتطلب دورات خارج العراق للمتخصصين بشكل مستمر و هذا ماهو غير متوفر ، مثلاً جهاز (الجامر) و هو جهاز تشويش حالياً يستخدم بالسيارات المهمة وعجلات الوزراء و المسؤولين والأمريكان يضعونه في مقدمة العجلات داخل بوكس فهو يقطع الاتصالات فوق الواحد غيغة بايت و الى ثلاث غيغة و قد دخلنا في هذا الموضوع ، و حاولنا تصنيعه و وصلنا إلى مراحل متقدمة به و قفنا في مرحلة معينة فالمكونات الالكترونية عندما تعبر غ بايت تكون معقدة جداً والشركات الاجنبية لا تجهزها بسهولة لان معادلاتها تكون معقدة جداً و استعنا بخبراء متميزين جداً من تلك الشركات و هناك حلول هم يساعدوننا بالجانب النظري اما العملي فشيء اخر و اساتذتنا بالجامعات العراقية هم مراجعنا دائما نرجع لهم في بعض مراحل العمل ونحن لدينا مذكرات تفاهم مع شركات عملاقة لكن لا نستغني عن اساتذتنا.

اما رئيس مهندسين اقدم عبد الحميد حالوب كاظم مدير انتاج الحاسبات فقال : نحن نعاني من قلة التخصيصات المالية التي تدعمنا بها الوزارة للاغراض الاستثمارية فلدينا خطوط تضررت و بعد مرور خمس سنوات نطرح للوزارة تخصيص اموال كافية لانشاء مثل هذا المشروع و كانت استجابة في هذا العام رغم ان المبالغ جزئية و لا تكفي لكل الطموح بصراحة المشكلة الثانية ان هناك شركات حكومية ضمن القطاع العام تعلن مناقصات في مجال الحاسبات و قطاع الحاسبات ونحن كقطاع عام وحسب توجيهات مجلس الوزراء تكون حصراً من خلالنا لغرض دعم الصناعة الوطنية، بعض الجهات و لا اقول جميعها لاتدعم هذا الموضوع و تلجأ الى جهات اخرى وهاتان النقطتان أساسيتان في عملنا للنهوض بالصناعة الوطنية .

> **المواطن احمد عبد الوهاب صاحب محل بيع معدات كهربائية و الكترونية في سوق (سيد سلطان علي) قال: ان السلع التي تغمر السوق هي اجنبية في الغالب لافتقار العراق الى مصانع تنتج هكذا سلع .**

كاميرات المراقبة

رئيس مهندسين احمد عبد الواحد قال :نحن ننصب كاميرات مراقبة صورية لعدد من الشركات والمواقع الوزارية لكن مؤخراً بدأت حملة للنصب في منشآت وزارة الصناعة وفق تعميم شمل اغلب محافظات العراق على وفق عقود شركات ، و كما هو معلوم فنحن حتى الآن لم نصنع كاميرات مراقبة لذلك نستوردها من افضل شركة موجودة و هي شركة كانسكان الكندية وفيها شهادة منشأ وضمان اما تجميع المنظمة ونصبها فهو من اختصاص فرق عملنا ، مديريتنا بالنسبة للمجال الالكتروني نختص او لدينا باع طويل في مجال صيانة البوردات الالكترونية الدقيقة، كما اننا نقوم بصيانتها للقطاعين الخاص و العام و تدخل اجهزة الحاسوب الصناعي و المكائن المبرمجة و دخلنا ايضاً في وزارة الكهرباء بيجي و غيرها و ممكن ايضاً ان نصنع لوزارة الصحة .... بالاضافة الى اننا عملنا مع اغلب وزارات الدولة فأي بورد الكتروني نحن نقوم بأصلاحه كما اننا نتعاون مع القطاع الخاص ، ايضاً لدينا شعب مثل شعبة فحص عقول السيارات و اي شيء في مجال الالكترون الدقيق نحن نعمل عليه مسألة الكامرات و النصب الغاية من النصب امنية للسيطرة على مداخل المدن الان وزارة الداخلية فاتحتنا بنصب كامرات ،١٥٠٠ كامرة محافظة بغداد من دون الشركة و لدينا مهندسون بارعون يدخلون في برنامج Dvr ويطورونه و يطورون فترة التسجيل ، و كوادرنا الفنية و الهندسية

لديهم خبرة في العمل و الانتاج في مجال الحاسبات لفترة طويلة فأقل ملاحظ فني لدينا لديه خبرة ١٢ سنة في هذا المجال و منظومة المراقبة الصورية تتكون من كامرات المراقبة التي بها انواع عدة فقد تكون ثابتة او قد تكون متحركة ليلية او نهارية و بالغة التعقيد او معقدة حسب حجم العدسة و تتكون ايضاً من ملحقات التسليك و جهاز الـ d.b.r و هو جهاز التسجيل و التقطيع الديجتل و هو جهاز الحاسوب المختص بالكاميرات و بسبب واقع الكهرباء المتردي اضفنا ملحقات كاليو بي اس و التلفزيون السيدي من تصنيعنا.

تقنية جديدة في الري بالتنقيط

يقول رئيس مهندسين احمد عبد الواحد مدير الشؤن الفنية : الشركة تعمل منظومة الري بالتنقيط و مديريتنا دخلت بالجانب الكتروني بموضوع لاول مرة بالعراق قمنا بعمل منظومة الكترونية تتحكم بمنظومة الري بالتنقيط و تربط بها لمعالجة شحة المياه و هذه المنظومة تم عملها بالكامل من دون استيراد اي جزء المنظومة بها (سينسرات) توضع على الارض الزراعية و تربط بكونترول ينضبط على (الان بوت بور) لمضخة الماء فكل مساحة من الأرض يوضع فيها متحسس واحد فهو يقيس الجفاف و الرطوبة عندما تكون الارض جافة يعطي اشارة للمضخة فعندما تكتفي جميع المتحسسات تعطي إيعازا بإغلاق المضخة و لكن عندما تحتاج متحسسة واحدة تعمل المضخة لها فقط او اكثر من مضخة و سعر المنظومة الالكترونية هذه مع متحسساتها بسعر جداً بحيث تصل للمستهلك بحدود ٧٥ الف ،فحتى بعض التي يكون جذرها بعيداً او قريب يضبط المتحسس بناء عليها فالطماطم او الخيار مثلاً حيث يكون عمق الجذر ٣٠ سم يتم ضبط التحسس على ٣٠ سم و هي فكرة طالب ماجستير لكن الجانب الالكتروني من الشركة .

أقسام شركة العز العامة

رئيس مهندسين احمد عبد الواحد مدير الشؤن الفنية في شركة العز العامة قال: المديرية تتكون من ثلاثة اقسام و هي قسم الصيانة الميكانيكية و قسم الخدمات الالكترونية و قسم الخدمات الكهربائية و تعتبر هذه المديرية البذرة الاولى للشركة في مراحل الانتاج بما فيها الجانب البحثي بالنسبة للخدمات الالكترونية فهي متخصصة بتصنيع و تصميم الكارتات الالكترونية المعقدة و المعقدة جداً نوع s.m.d بواسطة عدد و ادوات خاصة و ليزرية و لدينا العدد و الادوات المتعارف عليها ايضاً موجودة و التي تختص بالسيطرة على المكائن كافة حتى المبرمجة منها هذا بالنسبة للخدمات الفنية و المديرية تضم قسماً يدعى الخدمات الالكترونية يختص بمجال الانشطة الالكترونية من ناحية تصميم و صيانة و تصنيع فالتصميم و صيانة s.m.d الذي هو العلم الحديث في صناعة المكونات الالكترونية، فنحن حالياً ليس لدينا أنتاج s.m.d لكن لدينا خط سيأتي خلال هذه الاشهر سينتج لنا s.m.d الذي هو عبارة عن بطاقة الكترونية تدخل في صناعة التلفاز Lcd و تدخل في صناعة الموبايل .

مديرية انتاج الحاسبات رغبة المستهلك العراقي

رئيس مهندسين اقدم عبد الحميد حالوب كاظم مدير انتاج الحاسبات قال : في السابق كان لدى المديرية خط انتاج متكامل اما الان فالمديرية تعمل بطريقة تجميع الحاسبات و ليس انتاجاً كاملاً و لدينا خطة استثمارية و مشروع خلال هذا العام لاستكمال خطوطنا الانتاجية لغرض انتاج الحاسبات بالكامل ابتداء من خطوط S.M.T الزرع السطحي لانتاج البطاقات الالكترونية الى تصنيع قوالب معدة لهذا الغرض سيتم الاتفاق على استيرادها في هذا العام حالياً نقوم بتجميع الحاسبات البي سي بصورة عامة وحسب المواصفات المطلوبة من الجهات المستفيدة فبالنسبة الى انتاج الحاسبات نوع لابتوب المحمولة نقوم بتجميع جزئي منها مع تنصيب البرامجيات المطلوبة و كذلك تقديم ضمان بها مع الصيانة الكاملة و الضمان بمعنى الكلمة و بتبديل حقيقي للاجزاء و لمدة سنة كاملة نحن الان لا نصنع فموضوع الحاسبات موضوع اختصاصي فحتى الشركات العالمية لانتاج للابتوب بالنسبة للدرايفات سواء كانت الهارد دسك او الدرايفات السي دي و الدي في دي هناك شركات عالمية متخصصة في انتاجها فحتى شركة دل يكون الهارد دسك الخاص بها من شركات سيكت او غيرها تستوردها و تقوم بتجميعها فنحن نستورد و نجمع بالنسبة (للمذر بورد) كذلك نجلبه و نجمعه لكن في المستقبل سنقوم نحن بتصنيعه ضمن خطوط انتاجنا ، و موضوع تطوير الحاسبات يتم من خلال تغيير كامل في البروسسر الخاص بها و الصناعة العراقية حالياً غير قادرة على الخوض في تصنيع البرو سيسر اما بالنسبة للمذر بورد اللوح الام فيمكن تصنيعه ، فتطوير انتاج الحاسبات يتم من قبل شركات متخصصة عالمية و هذا موجود حتى في شركات انتاج الحاسبات ، لكن نحن بالامكان تجميع الحاسبات بتصنيع بعض اجزائها بعد تطويرها من الشركات الخارجية لكن الشيء الجديد سيكون متابعة تطور الحاسبة ففي السابق كنا نتقيد بالمنتج بحيث نكون غير قادرين على تغيير المواصفات اما حالياً فضمن الخطط الاستثمارية القابلية على تغيير المواصفات بمواكبة التغيير و التطور السريع ، و نحن نستطيع الدخول في تصنيع حالات الكيس من خلال مكائن متطورة و قوالب اما الاجزاء التخصصية كالهارد دسك او السي دي او الدي في دي فهذه من الصعب الخوض بها و لو اردنا الخوض بها فهي اولاً مكلفة جداً و التخصيصات المتاحة غير قابلة على تغطيتها و ثانياً نحن لكي نستحصل على سماح تصنيع هذا يكلف مبالغ طائلة و نحن في الفترة الاخيرة عرفنا رغبة المستهلك العراقي و تمكنا من تلبية تلك الرغبات و الحاسبات براند نيو ذات المواصفات الجيدة اسعارها مرتفعة و الزبون لإمكاناته المحدودة يلجأ الى الحاسبات الرديئة و المطلوب من الدولة ان تبذل جهداً للحد من تداول السلع الرديئة ذات الاسعار الرخيصة لان عمرها محدود و اسعارها رخيصة فتكون مشاكلها كثيرة و براند نيو و شهادة منشأ من الشركة المصنعة و اكثر تعاملنا مع شركة دلل .

رئيس مهندسين اقدم عبد الحميد حالوب كاظم مدير انتاج الحاسبات قال: نحن نعاني من قلة التخصيصات المالية التي تدعمنا بها الوزارة للاغراض الاستثمارية فلدينا خطوط تضررت و بعد مرور خمس سنوات نطرح للوزارة تخصيص اموال كافية لانشاء مثل هذا المشروع.

واضاف : نحن تنقصنا الحلقات البحثية ففي البلدان المتطورة تصرف مبالغ طائلة لاغراض البحث ، فلديهم امكانات مادية تغطي هذا الموضوع مشيراً الى ان امكانية المجازفة مكلفة و ليس للشركات ذات التمويل الذاتي امكانية الخوض ، نحن المواصفات الخارجية و الحديثة نلتزم بها و لكن مواصفات اضافية من صنع الشركة غير موجودة و لكن الشيء الجديد يجب مواكبة هذه التغيرات ضمن الخطوط الانتاجية التي سنستوردها و نحن قمنا بتجربة بيع حاسبات لابتوب من انتاج دلل لشركات القطاع العام و الوزارات و استوردنا اربعة انواع النوع الاول الذي سعر البيع مليون و مئة و ثلاثين دينار عراقي و دفعة مقدمة منه بنسبة ١٥٪ و الباقي يتجزأ الى ١١ قسطاً فتسديد السعر يكون خلال سنة كاملة وهناك انواع اقل بالمواصفات و اقل سعر فالنوع الثاني تسعمئة وعشرين الف و مواصفاته افضل من النوع الاول و هناك مواصفات على المستوى الثالث اقل بفارق سعري كبير للامكانات و رواتب الموظفين المحدودة و كان سعره سبعمئة و خمسة وتسعون وخمسمئة و ثمانون و هي ايضاً حاسبات دلل و لكنها بمواصفات أوطأ و الحقيقة كان الاقبال شديداً من قبل الموظفين عليها و ان اول من يدعم شركات وزارة الصناعة يفترض ان تكون الشركات الاخرى و التوجيه الاخير من مجلس الوزراء كان مثمراً لكن للاسف بعض الوزارات لم تلتزم بالقوانين فهي تلجأ للشراء من الاسواق المحلية فالانعكاس الايجابي لهذه القوانين كبير جداً و اذا حصلت استجابة و تطبيق فهذا دعم حقيقي للصناعة الوطنية و اخر عقد بالتجهيز من خلاله بالاقساط قمنا بتجهيز تجاوز الالف و ٥٠٠ حاسبة و تعرض علينا الجامعات و الكليات ان نسهم معهم في تدريب طلبتهم و هذه الحالة موجودة و منذ سنين عدة طلاب تقنيات الهندسة و المختصين في تقنيات الحاسبات يأتون يتدربون في موقعنا.

المنظومة الشمسية

رئيس مهندسين واثق إبراهيم محمود رئيس قسم الطاقة الشمسية قال : عمل القسم حديث منذ سنة و نصف او سنتين لانتاج الطاقة السمسية او الطاقة البديلة و قد بدأنا بالعمل بجهود ذاتية لمنظومات انارة الشوارع التي تعمل بالطاقة الشمسية و كانت بدايتنا الاولية من خلال تجارب مختبرية لحين توصلنا من خلالها الى انها تتوائم مع اجوائنا سواء كانت كطاقة شمسية او كساعات نهار وكم هي ساعات الاطفاء حيث وقعنا عقوداً كثيرة مع المجالس البلدية في مناطق جميلة و صليخ و ابو غريب ومناطق المشاهدة كلها منظومات انارة الشوارع و لدينا منظومتان الاولى بمئة واط و الثانية بمئتي واط حسب الجهات المستفيدة و قد وقعنا عقوداً من جنوب العراق الى بيجي مع وزارة الاسكان و البلديات و بعض الجسور في محافظة الديوانية و نحن بالنسبة لما يخص منظوماتنا دائماً التعاون مع القطاع العام يختلف فنحن نعطي مدة ضمان تشغيلي للمنظومات لمدة سنة و اي عطل يحصل في المنظومة خلال السنة نحن مسؤولون عن صيانتها وهناك ضمان اخر يكون بأجزاء و مكونات المنظومة مثلاً الالواح الشمسية بها ضمان عشرين سنة و البطارية ثلاث سنوات والمكونات الاخرى الالكترونية يكون ضمانها سنتين و هذا خارج مدة ضمان السنة.

الاقتصادي | العدد (1786)السنة السابعة -الثلاثاء (4) آيار 2010

اقتصاد النفط وتراخيص الاستثمار ×

الجزء الاول

د. احمد ابريهي
نائب محافظ
البنك المركزي العراقي

الاستثمار لتطوير النفط الخام انتاجا" وتصديرا" وبالحجم المستهدف في البرنامج العراقي يمثل حدثا" كبيرا" ومن المنتظر ان تكون له اصداء واسعة في منظومة الطاقة ، بصفة عامة وجميع عناصر الاقتصاد النفطي على مستوى العالم . اقتصاد النفط غاية في التعقيد من جهة المحددات الجيولوجية والتقنية للطاقات الانتاجية والمشروطة بالتكاليف والاسعار . وايضا" كثرة وتداخل العوامل الفاعلة في الطلب . والتقلبات العنيفة في الاسعار التي تمثل تحديا" جدياً" للمهنة الاقتصادية . ومن الطريف ان منظمة الطاقة الدولية IEA تستخدم نموذجا" من نحو 16 ألف معادلة لمحاكاة عمل اسواق الطاقة ولتقدير الطلب على انواعها المختلفة ومنها النفط ولتقدير الاستثمارات المطلوبة لتوفير سلسلة الوقود ، وحساب اثر مختلف الاجراءات الحكومية المؤثرة في جانبي العرض والطلب والتي وثقت 3600 منها وسمتها سياسات حتى عام 2009

لقد حاولت هذه الورقة تقديم معلومات بالحد الادنى وبعض الملاحظات التحليلية وذلك لوضع التراخيص النفطية العراقية في اطارها الواقعي في العالم .

في هذا الجهد المتواضع حقا" لايدعي الباحث تقديم اجابات نهائية عن الاسئلة المتداولة ، بل يتوقع ان يكون البحث في اقتصاد النفط مهمة دائمة للاوساط الاكاديمية والمهنية ذات العلاقة لدوره المحوري في حياة العراقيين حاضرا" ومستقبلا" .

لقد كان من جملة الاضرار الاقتصادية التي تكبدها العراق ايقاف تطوير انتاج وتصدير النفط الخام لثلاثة عقود، بل وتدهورت القدرات التي كان عليها نهاية السبعينيات .

ان الدور الثانوي للعراق في السوق النفطية لايتناسب مع احتياطياته كما ان حجم الصادرات لايلبي احتاجاته الآنية الى الموارد وتطلعاته التنموية المشروعة .

من الناحية المبدئية تمثل عقود الخدمة افضل صيغ الاستثمار الاجنبي من جهة السيادة على الموارد ، ويبدو ان اجرة الخدمة المتعاقد عليها للشركات والمعلنة منخفضة الى ادنى المستويات من زاوية المستثمر الاجنبي .

وقد عرضت هذه الورقة ما تيسر من بيانات بشأن الحقول المتعاقد عليها وبعض نتائج التحليل ، لكن العقود وكل على حدة تستحق التحليل والتقييم وعلى المستوى التفصيلي وهو ما يتطلب توفر وثائق ومعلومات ميدانية اضافة على نصوص العقود الموقعة .

من الطبيعي القول ان المجتمع يتطلع الى توظيف موارد النفط بكفاءة وحكمة لخدمة الرفاه العائلي والسلم الاهلي والعدالة الاجتماعية ، ولتحويل العراق ، في نهاية المطاف ، الى دولة صناعية متقدمة وعلى نحو شامل في جميع ميادين الحضارة المعاصرة ، لكن هذه الاهداف النبيلة تبقى مجرد شعارات اذا لم نبذل الجهود المضنية وعلى افضل الاسس المنهجية من اجل تعريفها اجرائيا" وبيان نطاق امكاناتها وشروطها .

النمو والموارد الطبيعية:

الارتباط بين نسبة صادرات الموارد الطبيعية الى الناتج المحلي الاجمالي والنمو الاقتصادي يميل الى السلبية بمعنى ان العلاقة الايجابية ليست مؤكدة، ولكن ما اسباب هذا النمط المناقض للحدس العام . لقد حاول الباحثون تصور الكيفية التي تؤدي الى تلك النتيجة غير المرغوبة والمثيرة للقلق . ان اسعار السلع المصنعة تتسم بالاستقرار في السوق الدولية بينما تتقلب اسعار المواد الاولية ومنها النفط . وعموما" لا تستطيع الدولة المصدرة للموارد الطبيعية التحكم بأسعارها اذ تنطبق عليها فرضية القطر الصغير في العلاقات الاقتصادية الدولية وبالتالي تتعامل مع اسعار الصادرات بأنها معطاة.

ومن جملة اسباب عدم استقرار اسعار المواد الطبيعية تماثلها التام وبالتالي يمكن تعويض نفط اية دولة بنفوط الدول الاخرى ، لكن السلع المصنعة ليست كذلك بالضبط نظرا" لفرادة المنتج فللسيارة المنتجة من شركة ما مثلا" هويتها التي تنفرد بها في السوق ولها زبائنوها . ان منظمة OPEC تستطيع التحكم بسعر النفط لو اتفقت اقطارها لكن في واقع الحال تقتصر محاولات تهذيب سعر النفط على السعودية ، من الناحية العملية لكونها منتجاً كبيراً في السوق . ومن الواضح ان المنتجين من خارج OPEC وفي سباقهم معها على السوق يضعفون سعيها لتنظيم السعر اضافة على تراجع استعداد اعضاء المنظمة وخاصة المنتجين الصغار للالتزام بالحصص . بيانات اسعار النفط عندما تدرس لسلسلة طويلة بدءا" من الحرب العالمية الثانية وحتى الآن تبين ارتفاع السعر الحقيقي للنفط الخام . وان فرضية Prebicsh ميل السلع الاولية للانخفاض بسبب مرونة الطلب الداخلية الواطئة عليها لاتنطبق على النفط . ان زيادة اسعار النفط بالمعدل وعلى الامد البعيد تفوق معدل التضخم في الدول الصناعية . وفي الادب الاقتصادي تصور آخر يقول بأن اسعار الموارد الناضبة تتزايد وهذه تسمى فرضية Malthus and Hoteling وهي لا تخلو من وجاهة ولكنها تقدم في اطار مبالغ به في كثير من الاحيان وتقترن بهوس ما يسمى الوصول الى ذروة الانتاج النفطي Peak Oil والتي بعدها لابد ان يتناقص عرضه وتتزايد اسعاره بمعدلات عالية ومن الناحية المنطقية لابد من الوصول الى تلك الذروة ولكن لاتوجد دلالات قطعية بقرب الوصول

اليها . والموضوعية تقتضي التنويه بأسهام هذا التصور في تطوير المعرفة بسلوك الاسعار اذ هناك فرق بين المواد الاولية الزراعية وهي متجددة والمعادن والنفط والغاز وهي ناضبة ، والنفط والمعادن لها خاصية تختلف بها عن الريع الزراعي انها غير قابلة للتلف ، الا ان قابلية السلع الزراعية للتلف قد خفضت التقنيات من سلبياتها بتطوير وسائل الخزن المبرد وصناعة التغليف ووسائل خزن الحبوب وما اليها .

هوتلينك عام ١٩٣١ قدم تنظيراً" يفيد ان سعر النفط في الامد البعيد ينمو بسعر الفائدة على اساس ان مالكي الثروة النفطية يمكنهم ايداع الايرادات المتحصلة من بيع النفط بفائدة او ابقائه في الارض ولذلك فأن المبدأ سوف ينظم السعر والانتاج معاً"، اذ لو توقع المنتجون ان سعر السوق لن يرتفع مما يوازي سعر الفائدة يسارعون في زيادة الانتاج فينخفض السعر دون مستواه في الامد البعيد وعند ذاك يتوقعون انه سيرتفع وهكذا لا يستقر السوق الاعند تحقق ذلك المبدأ ، لكن هذا الفهم لقرار الانتاج وسوق النفط في غاية التبسيط وهو منطق صوري لا يقترب من الواقع التجريبي . ان هذا المالك للثروة النفطية الذي يفاضل بين ابقاء النفط في الارض او استخراجه وبيعه وايداع ايراداته بفائدة غير موجود في الواقع . فالمنتجون الحكوميون من روسيا الى السعودية وكذلك العراق يرتبط قرارهم بالموازنة المالية العامة للدولة والتزاماتها . اما استثماراتهم في صناديق الثروة السيادية او ما يقوم مقامها فهي نتائج عرضية لارتفاع الاسعار وللتحوط عند انخفاضها . وحتى لو استقرت الاسعار عند مستويات مرتفعة تفيض عن احتياجاتهم يترددون في خفض الانتاج خوفا" من حصول قفزة في الاسعار مما قد يثير ردوود افعال من الدول المستوردة لاتحمد عقباها . وفي سياق نظرية هوتلنك كانت العلاقة بين تكاليف الاستكشاف والتطوير والنقل والتصدير وسعر الفائدة غامضة لان هذه التكاليف تقحم لاحقا" على التحليل الذي يفترض ان النفط ثروة طبيعية مخزونة في الارض وان السعر هو للمادة الطبيعية التي لاتكلف شيئا" في اصل النموذج النظري الذي يقوم على تعظيم القيمة الحالية للثروة . وقيل ان التكاليف الثابتة للعمليات آنفا" تجعل زيادة سعر النفط اقل من سعر الفائدة وهذا خلط واضح بين الانتاج والخزن . وفيما بعد ادخال مفهوم عائد الملائمة لصاحب الخزين ، وهنا استعارة واضحة من خارج السياق ، اي ان خازني السلع يتوقعون زيادة في السعر تفوق كلفة تمويل المخزون وهذا صحيح لخازني النفط المنتج وليس النفط في باطن الارض . المهم وبناءً" على هذا المبدأ الاضافي المسمى عائد الملائمة Convenience Yield من الممكن ان ترتفع اسعار النفط بمعدل يفوق سعر الفائدة . ومع تحفظاتنا على تلك الاطروحات فهي مفيدة لاكتشاف المدخل المناسب لفهم حركة اسعار النفط عبر الزمن .

ان ثبات المتاح من الموارد الطبيعية يعود الى مالثوس (١٧٩٨) وان نمو الطلب عليها لتزايد السكان يؤدي الى زيادة اسعارها واصبح من المعروف فيما بعد ان السكان هو ليس المحدد الوحيد للطلب واذا كانت مرونة الطلب الدخلية واطئة في مجال السلع الزراعية الغذائية فهي ليست كذلك في الطاقة على الاقل حتى نهاية المرحلة الصناعية . وانسجاما" مع ما ذكر آنفا" صحيح ان المتاح في لحظة زمنية ثابت ولكن دائما" تكتشف احتياطيات جديدة . وعندما ترتفع الاسعار يصبح من المجزي اقتصاديا" تطوير نفوط عميقة وفي تراتيب جيولوجية معقدة ومن الصعب الوصول اليها ودائما" تستحدث تقنيات للتعامل مع تلك النفوط بما يجعل انتاجها في النطاق الاقتصادي بحسب الاسعار السائدة في حينه . تستند نظرية ذروة النفط Peak Oil الى (١٩٥٦) Marion king Hubert وتوقعه تراجع انتاج النفط في الولايات المتحدة بعد وصوله الى الذروة في الستينيات من القرن الماضي . لقد صدقت توقعاته في الولايات المتحدة الامريكية وقد لايصح استنساخ نموذجه للتنبؤ بمستقبل إنتاج النفط في العالم .

من المناسب ذكره ان مالثوس وراؤول بريش كلاهما اتخذا من الحبوب المنطلق التجريبي لتصوراتهما النظرية . في حالة مالثوس الحبوب في انكلترا كانت تستورد وفي تجربة بريش كانت الحبوب تصدر من الارجنتين وسلع الصناعات التحويلية تستورد ورغم الفارق الزمني بينها توقع الاول ارتفاع اسعار السلع الاولية والثاني انخفاضها وكلاهما من الممكن اعتماد اطروحاتهما لسياسة حمائية . بينما النفط كان موضوع تنظير هوتلنك وفي كل الاحوال لا يمكن الجزم بأنخفاض او ارتفاع نسب التبادل التجاري بين السلع المصنعة والاولية في الامد البعيد انما غالبا" ما تعتمد الاستنتاجات على العينة الزمنية وعينة السلع المدروسة والنطاق الدولي للشمول .

حركة اسعار النفط في الثلاثين سنة الماضية قابلة للتفسير ايضا" ولو جزئيا" بسياسات الاقتصاد الكلي للدول المستهلكة الكبيرة ، خاصة الولايات المتحدة الامريكية ، ويمكن اكتشاف علاقات لاسعار النفط مع سعر صرف الدولار وسعر الفائدة الحقيقي في الولايات المتحدة الامريكية ، من بين عوامل اخرى ، ولكن يبقى التنبؤ بكم سيرتفع او ينخفض بعد ستة اشهر او سنة ينطوي على خطأ كبير لما يستجد من ظروف اضافة على خطأ التقدير الاحصائي . ويعتقد البعض ان تقلبات سعر النفط تفوق في اضرارها كثيرا" اتجاه السعر .

مرونة الطلب السعرية على النفط في الامد القصير هي ادنى بكثير منها في الامد البعيد وذلك نظريا" على الاقل بحكم ان التنقية في لحظة ما غير قابلة للتغير ومنها ثبات نسبة الطاقة الى الانتاج ، ولكن في الامد البعيد تتجه التقنيات بحسب اتجاه الاسعار النسبية . فعندما يتأكد ارتفاع اسعار الطاقة او احد مواردها مثل النفط تبدأ التقنيات تتغير للاقتصاد بالطاقة عموما" او النفط خاصة حسب مقتضيات النسب المقبولة بين التكاليف واسعار المنتج . والكلام صحيح بالنسبة للعرض ايضا" اذ ترتفع مرونته السعرية في الامد البعيد .

لم تنته الدراسات الإحصائية الى نتيجة حاسمة بأن وفرة الموارد الطبيعية تقود الى خفض النمو الاقتصادي في الامد البعيد او تقود الى تدمير فرص التصنيع والتقدم . ويعتقد البعض ان الموارد الطبيعية قد لاتكون بذاتها مسؤولة عن الاداء الاقتصادي السلبي للدول المعنية بل ربما لخصائص اخرى ارتبطت بسبب العوامل الجغرافية – السياسية وغيرها بوفرة الموارد الطبيعية . وحتى الدراسات التي اظهرت الميل السلبي لمعدل النمو مع زيادة نسبة الصادرات الى الناتج المحلي بينت ايضا" وجود دول متفاوتة في وفرة الموارد الطبيعية بجميع مستويات الاداء التنموي . ومن الامثلة على الاداء التنموي الناجح في الدول وفرة الموارد الطبيعية مثل النرويج وشيلي وبوستوانا . لقد شكك البعض بأطروحة التلازم بين التصنيع والتنمية على اساس ترك تشكل البنية القطاعية للقوانين الموضوعية التي تقود الى التخصص بحسب التكاليف والمزايا النسبية ، ولكن هل يمكن تصور اقتصاد بحجم متوسط او كبير يصل الى مستوى البلدان المتقدمة دون تصنيع ولو كان غنيا" بالموارد الطبيعية ؟ من الصعب حصول ذلك عمليا" وذلك لارتباط التقدم الاقتصادي بالتقنية المعاصرة في جميع الانشطة وكذلك فأن التقنية من انتاج الصناعة فمن المستبعد ان يصل الاقتصاد الى ذروة التقدم الاقتصادي والرفاه من دون امتلاك ناصية التقنية المعاصرة ومنها اليات انتاجها وتطويرها في اساس نظام الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، خاصة وان عملية التصنيع تجري من خلال التعلم بالعمل وتحتاج الى بيئة اعمال مكتملة وكفوءة . وايضا" اظهرت الدراسات الخواص الديناميكية للصناعة التحويلية وتنوعها المفتوح والتعزيز المتبادل فيما بين انشطتها . وقد يفسر اداء الاقتصاد الذي تهيمن عليه الموارد الطبيعية بضعف المؤسسات ومن ابرزها سيادة القانون وحقوق الملكية والاليات السلمية لتداول السلطة وما اليها . وايضا" يصطدم البحث في هذه العوامل بالحلقة المفرغة عند افتراض التطور المؤسسي داخليا" Endogeneity فالنمو يحتاج الى مؤسسات والمؤسسات تتطلب حداً" ادنى من متوسط الدخل للفرد . وثمة مشكلة اخرى في البحث وهي الانطباع على نطاق واسع بأن المؤسسية الملائمة للتقدم الاقتصادي غربية وبناءها يتخذ شكل المحاكاة والاستنساخ وهذا الفهم ينطوي على شبهة المساواة بين التغريب والتطور المؤسسي . وقد بينت تجارب التنمية الناجحة في اسيا ان المؤسسية الملائمة للازدهار الاقتصادي لها خصائص مشتركة في كل العالم ولكنها ليست بالضرورة تعود الى اصول واحدة في القيم والمعايير الحاكمة للسلوك ، وذلك اذا ما فهمت المؤسسية بمعناها الواسع.

من جملة اسباب عدم استقرار اسعار المواد الطبيعية تماثلها التام وبالتالي يمكن تعويض نفط اية دولة بنفوط الدول الاخرى ، لكن السلع المصنعة ليست كذلك بالضبط نظرا" لفرادة المنتج فللسيارة المنتجة من شركة ما مثلا" هويتها التي تنفرد بها في السوق ولها زبائنوها .

× أحد البحوث التي ألقيت في مهرجان المدى الاقتصادي

الاقتصادي | العدد (1786)السنة السابعة -الثلاثاء (4) آيار 2010

الاقتصاد المختلط

السياسة المثلى للتحول في العراق×

هناء عبد الغفار حمود
مركز الدراسات العراقي/ جامعة فردريك ألكسندر أيرلنكن ـ نيرنبرك ـ المانيا

ما مقتضيات انتقال العراق لاقتصاد السوق؟

هذا هو التساؤل الذي يفترض أن أحاول تلمس اجابته في هذه الورقة، البحث في مقتضيات الأنتقال وكأنه أصبح أمرا مفروغا منه، وضرورة لا يمكن تجاوزها، لا لشيء إلا لكونها وصفة عالمية لا بد من تطبيقها أذا أراد العراق فعلا الأندماج في الأقتصاد العالمي. متناسين انه من الضروري تحقيق التمكين للأقتصاد العراقي قبل التحرير و التحول، لأنه بدون ذلك لن نحصد سوى المزيد من الأزمات الداخلية كنتيجة لأنتهاج السياسات الأقتصادية والتجارية والمالية المنفتحة، وانسحاب الدولة من النشاطين الأقتصادي والأجتماعي، أي حكومة الحد الأدنى ، وتمكين القطاع الخاص من السيطرة على الأقتصاد الوطني على عجالة .

إن التقدم الأقتصادي الذي تحقق في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر و"المعجزة الأقتصادية " التي حققتها ألمانيا في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، تعود برأي الكثير الى الرأسمالية ، و كنتيجة لتطبيق مبادئ نظام السوق الأقتصادي الحر . والحقيقة أن الأنتعاش الأقتصادي لا يتأتى من معجزات ، بل أنه يأتي كنتيجة لتطبيق سياسات أقتصادية سليمة ، لذا كل بلد يمكن أن يحقق نفس المعجزة من أعادة البناء الأقتصادي بأتباع السياسات الأقتصادية المثلى التي تلائم أوضاعه ومقتضيات المرحلة السياسية والأقتصادية والأجتماعية والدولية التي يمر بها . إن الدروس المستفيدة من التاريخ الاقتصادي لدول العالم، تؤكد أن السبيل إلى النمو وتحقيق التنمية لا يمكن الوصول إليهما إلا من خلال برنامج وطني يُعيد بناء الاقتصاد الوطني على أسس سليمة من شأنها تطوير الهياكل الاقتصادية وبناء مؤسساتها بالاعتماد على العلم والتكنولوجيا والقدرات الذاتية.

ولكي نقترب بشكل أفضل من أدوات التحليل الفلسفي والعلمي الرصين ، لابد أن نحدد شكل النظام الأقتصادي البديل للعراق ، بعد أعتماده ولسنوات طوال النظام الأشتراكي والملكية شبه التامة لوسائل الأنتاج من قبل الدولة ، وأنفرادها برسم الخطط التنموية الألزامية الشاملة ، مع رسم الخطوط الحمر التي يمكن للقطاع الخاص الوطني التحرك ضمنها ، ومنعها المطلق للأستثمارات الأجنبية ، مع أنفتاح خجول على الأستثمارات العربية . تأسيسا على ما تقدم نعيد صياغة السؤال المحوري . هل نطالب بأقتصاد سوق في ظل نظاما رأسماليا ام في ظل نظام أقتصاد مختلط ؟

تميل الباحثة الى الخيار الأخير Mixed Economy وسنطرح في ما يأتي الحجج العلمية لدعم هذا التوجه أنطلاقا من نقطة مركزية تتمثل بالعنصرين الرئيسين لأي نظام أقتصادي ، وهما ، الحكومة والمؤسسات .

ما النظام الاقتصادي؟

يعرف الأقتصاد بأنه العلم الذي يبحث في كيفية أدارة وأستغلال الموارد الأقتصادية النادرة لأنتاج أمثل ما يمكن أنتاجه من السلع والخدمات لأشباع الحاجات الأنسانية من متطلباتها المادية التي تتسم بالوفرة والتنوع ، في ظل أطار معين من القيم والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع . كما يبحث في الطريقة التي توزع بها هذا الناتج بين المشاركين في العملية الأنتاجية بصورة مباشرة ، وغير المشتركين بصورة غير مباشرة ، في ظل الأطار الحضاري نفسه . يلاحظ بأن لعلم الأقتصاد جانبين ، الأول المادي التقني من العملية الأنتاجية ، أي الجاني الأساسي منه ، وهو لا يختلف بأختلاف النظم أو المذاهب الأقتصادية . والجانب الثاني مذهبي يستهدف ضبط السلوك البشري على هذا الأقتصاد الأساسي ، وينطوي على تصور عقائدي يحدد الهدف ويعين القيم ويرسم قواعد السلوك التي يلتزم الفرد والجماعة بأتباعها .

والنظام الاقتصادي هو الطريقة أو الآلية المتّبعة في علاج المشكلة الاقتصادية، وتشترك الأنظمة الأقتصادية كافة في هدف واحد، وهو استخدام الموارد أحسن استخدام ممكن لإشباع حاجات أفراد المجتمع بأقصى إشباع ممكن في مرحلة معينة. إذن تتفق النظم الاقتصادية في الهدف، ولكن تختلف عن بعضها البعض في الكيفية والوسائل التي تتبعها للوصول إلى ذلك الهدف، وبقاء أي نظام اقتصادي أو تغيره يتوقف على قدرته على التعامل مع المشكلة الاقتصادية بكفاءة وفاعلية. وكما هو معروف، فأن النظام الأقتصادي هو مجموعة العلاقات والمؤسسات التي تميز الحياة الأقتصادية لأي مجتمع .

أما التنظيم الأقتصادي فهو وسيلة بستخدمها النظام الأقتصادي لتنظيم النشاط الأقتصادي ، ويختلف وفقا لطبيعته . يميز علم الأقتصاد بين ثلاثة أنواع رئيسة من النظم الأقتصادية:

النظام الأقتصادي الرأسمالي

ويعتمد وسيلة التنظيم الأقتصادي الحر عبر الأدارة اللامركزية وآليات السوق الحر ، حيث الدور الريادي للأنشطة الخاصة مقابل دور أقل الدولة، أذ يقوم هذا النظام على آلية السوق التي لا يمكن أن تؤدي وظائفها بكفاءة إلا إذا اتصفت بالحرية والمنافسة التامة وعدم تدخل الحكومة.

النظام الأقتصادي الأشتراكي

ويعتمد وسائل التنظيم الأقتصادي الموجه، عبر قيام الدولة بالتخطيط المركزي والألزامي الشامل للأنشطة الأقتصادية كافة، لتحل محل قوى السوق الحر.

النظام الأقتصادي المختلط

ويربط بين صفات النظامين الرأسمالي والأشتراكي ، حيث يتسم بوجود قطاع عام تديره الحكومة ، بالأضافة لحضور واضح للمستهلكين والمنتجين . أي أن الدولة تمتلك قطاعات أقتصادية أو

إن التقدم الأقتصادي الذي تحقق في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر و"المعجزة الأقتصادية " التي حققتها ألمانيا في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، تعود برأي الكثير الى الرأسمالية ، و كنتيجة لتطبيق مبادئ نظام السوق الأقتصادي الحر.

جزءا منها ، وأنها تقوم بوضع سياسات أقتصادية لها أثرها في السوق ، بينما يكون لقرارات المستهلكين والمنتجين أثر مماثل في السوق ذاته أو قطاعات أقتصادية أخرى . ويرى البعض ان الأقتصاد الأسلامي من النوع المختلط . يعرف النظام المختلط بأنه درجة من الحرية الأقتصادية ممزوجة بتخطيط أقتصادي مركزي .

وتجدر الأشارة الى أن أي نظام أقتصادي يتكون من عدة بنى تترابط فيما بينها بشكل عضوي ، لتعبر عن العلاقات الداخلية في المجتمعات الأنسانية . ولهذه البنى مستويات عدة ، بنية قانونية وسياسية وبنية معنوية ، بنى فوقية وبنى تحتية تتسم بوصفها مرنة وقابلة للتغير مما يمكن النظام الأقتصادي من التطور والتحول والأنتقال من نظام أقتصادي الى آخر . تعزى حركة تطور النظم الأقتصادية الى: أولا عوامل ذاتية ترتبط أرتباطا عضويا بالمتغيرات الأقتصادية ،كأزدياد الأنتاجية وتطور مستوى وسائل الأنتاج التقاني . وثانيا عوامل خارجية مثل الحروب والنزاعات السياسية والأكتشافات الجغرافية والعلمية .

ماهية الأقتصاد المختلط

قررت قوات الأحتلال بعد نيسان ٢٠٠٣ تخلي الأقتصاد العراقي عن نظامه الأشتراكي الشمولي ، وتبني مبادئ السوق الحر ، أو بمعنى آخر آليات أقتصاد السوق ، وهو التنظيم الأقتصادي الذي يعتمده النظام الأقتصادي الرأسمالي عادة ،ولكن لا بد من الأشارة الى ان هذا التنظيم أتبع أيضا في ظل ما أطلقت عليه الصين " نظام السوق . الأشتراكي " أو " أشتراكية السوق "، وحقق لها تقدما ونموا غير مسبوق وضعها في مصاف الدول الأكثر نموا بين الدول النامية ، وجعلها تجتاز المانيا ، الأقتصاد الأقوى في الأتحاد الأوروبي لتزيحها الى المرتبة الثانية ، وتحتل عرشها القديم في المرتبة الأولى في قائمة الدول الأكثر تصديرا في العالم . لقد أحتلت عرش التجارة العالمية ،فضلا عن تصدرها قائمة البلدان النامية المتلقية للأستثمارات الأجنبية لسنوات طوال . والنظام الأقتصادي الصيني يعد نظاما مختلطا ، كما هو حال الأقتصاد الأمريكي ، والأقتصادات النامية التي تحتل في يومنا هذا مواقع متقدمة في أنجازاتها التنموية مثل ماليزيا والبرازيل والهند .

الأقتصاد المختلط أصبح يشار اليه كنظام في بلدان كثيرة تدير فيه الحكومة العديد من النشاطات الأقتصادية وتملكها ، مثل مؤسسات معينة كالهاتف والتلغراف والسكك الحديد ، فهل يعني ذلك أن هناك نظاما اشتراكيا صغيرا داخل أطار ما هو في مجمله أقتصاد السوق الحر ؟ أن الحكومة في أدارتها لتلك الفعاليات تخضع لقوانين السوق الملزمة ، وهذا يعني أنها تخضع لسيادة المستهلكين . والحكومة في أدارتها لتلك المؤسسات فأنها تشتري المواد الخام وتبيع الخدمات والسلع لجماهير الناس ، وذلك يعني أنها تستخدم طرائق النظام الأقتصادي الحر ، وأن تعرضت لعجز في موازناتها ، وهذا ما يحدث عادة ، فأنها في وضع يمكنها من تمويل مثل هذا العجز لآنها تملك سلطة فرض الضرائب على الناس . أما الوضع بالنسبة للفرد فهو مختلف فقدرته على أدارة مشروع بعجز معين محدودة جدا ، وان استمر ولم يصبح المشروع مجديا فمصيره الأفلاس وأيقاف المشروع . ان الأقتصاد المختلط يجب ان لا يساء فهمه ويحشر مع قضية التدخل الحكومي بما يحد من حرية النشاط الاقتصادي الخاص .

يعتمد نظام الاقتصاد المختلط على سياسة (الطريق الوسط) فهو نظام ثالث بين الأشتراكية والرأسمالية ، نظام بعيد جدا عن الأشتراكية بقدر بعده عن الرأسمالية ، والذي يحتفظ مع ذلك بمزايا كل منهما ويتجنب مساوئه . وفي الأقتصاد الموجه المختلط يكون هناك مزيد من التحكم والتخطيط الحكومي مقارنة بالأقتصاد الرأسمالي الذي يتسم بسيطرة القطاع الخاص على عمليتي الأنتاج والتوزيع ، وللدولة الرأسمالية مساحة محدودة للتدخل في الشؤون الأقتصادية.

الأقتصاد المختلط للولايات المتحدة: حدود الدور الحكومي

تمتلك الولايات المتحدة نفسها أقتصاداً مختلطاً ، لأن كل من الشركات المملوكة للقطاع الخاص وتلك المملوكة للحكومة يمارسان دورا مهما في النشاط الأقتصادي . وفي الواقع ، فأن أكثر الجدل الدائر في التاريخ الأقتصادي الأمريكي تركز حول الأدوار النسبية لكل من القطاعين العام والخاص . وأن قطاع الأعمال الخاص في الولايات المتحدة ينتج معظم السلع والخدمات ، ونحو ثلثي الناتج الأقتصادي الوطني الكلي يوجه للأفراد للأستخدام الشخصي(أقتصاد المستهلكين) ، والثلث المتبقي تقوم بشرائه الحكومة وقطاع الأعمال . أن التأكيد على الملكية الخاصة نشأ في جزء منه من المعتقدات الأمريكية بشأن الحرية الشخصية ، مع التأكيد على تقليص السلطة الحكومية ، ولكن ، مع ذلك هناك حدود لحرية الشركات الخاصة ، فالأمريكان أعتقدوا دائما أن بعض الخدمات تنجز على نحو أفضل من قبل القطاع العام ، في سبيل المثال ، في الولايات المتحدة ، الحكومة بشكل رئيس مسؤولة عن أدارة العدالة ، والتعليم ○ على الرغم من وجود مدارس خاصة عديدة ومراكز تدريب □ ، وعن نظام الطرق ، وعن أعداد الأحصاءات الأجتماعية ، وعن الدفاع الوطني ، فضلا عن ذلك فغالبا ما يطلب من الحكومة التدخل في الأقتصاد لتصحيح الحالات التي لا يعمل بها نظام الأسعار، ولعل الدور الحكومي في تطبيق حزمة سياسات التحفيز لمعالجة تداعيات الأزمة المالية االعالمية الراهنة لأبلغ مثال عن ذلك .

كما أنها تنظم الأحتكارات الطبيعية ، مثلا تستخدم قوانين مناهضة الأحتكار للسيطرة على قوى السوق . من جانب آخر ، تتدخل الحكومة في الشؤون التي تتجاوز أمكانات قوى السوق ، أنها توفر الرفاه وتعويضات البطالة لأفراد الشعب غير القادرين على دعم أنفسهم ، أما بسبب مواجهتهم مشاكل في حياتهم الشخصية ، أو لخسارتهم وظائفهم كنتيجة لتباطؤ الأقتصاد ، كما أنها تدفع جانباً كبيراً من كلف العناية الطبية للمسنين والفقراء ، أنها تنظم الصناعات الخاصة لتحد من تلوث الماء والهواء ، وتوفر القروض ذات الكلف الواطئة للأفراد الذين يعانون من خسائر بسبب الكوارث الطبيعية، يضاف الى ذلك قيامها بدور رئيس في أستكشافات الفضاء لآنه عمل مرتفع الكلفة بالنسبة لأي شركة خاصة للإضطلاع به .

من مزايا الأقتصاد المختلط أيضا أن الأفراد بأمكانهم توجيه الأقتصاد من خلال خياراتهم التي يقومون بها كمستهلكين ، وكذلك من خلال أصواتهم الأنتخابية التي يمنحونها للمسؤولين الذين سيتولون رسم ملامح السياسات الأقتصادية . على سبيل المثال ، في السنوات الأخيرة صوت المستهلكون للجهات المهتمة بشؤون المنتجات الآمنة ، والمخاطر البيئية الناجمة عن بعض التطبيقات الصناعية ، والمخاطر الصحية المحتملة التي يمكن أن يواجهها المواطن ، وقد أستجابة الحكومة بأنشاء وكالات لحماية مصالح المستهلك وتنمية ودعم قضايا الرفاه الشعبي العام .

التحرير الموجه لاقتصاد مختلط في العراق

بناءً عليه ، فأنه من الأنسب لحل المشاكل الأقتصادية في الأقتصاد العراقي ذي الطابع الريعي ، أن يصار الى وضع الأطر القانونية لآنتهاج الأقتصاد المختلط القائم على الشراكة والتكامل والتعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص ، ويكون تقاسم المهام بما يخدم عمليتي النمو والتنمية في محاولة لأصلاح ما دمرته الحروب والنزاعات المتواصلة. أن أوضح دليل على أن واقع العراق الأقتصادي والسياسي والأجتماعي الحالي لا يدعم وجود شروط النظام الرأسمالي هو :

ما أظهره التقرير الوطني لأحوال التنمية البشرية في العراق لعام بشأن دور الدولة الذي أزداد لأسباب تمليها ظروف حالة أنعدام الأمن وتزايد معدلات البطالة والفقر .

من جانب آخر ، فأن أرتباط النشاط الخاص تاريخيا بالفرص التي يقدمها له القطاع العام وتعد هذه أحدى مفارقات الوضع العراقي ، ومع عدم توافر الشفافية والأستمرارية في الجانب القانوني والتشريعي في الفترة السابقة ، فأن مناخ الأستثمار الخاص ظل مشوبا بالريبة وعدم اليقين ، مما قوض نمو قطاع خاص وطني وكفوء يمكن الأتكال عليه الان في عملية البناء وأعادة الأعمار .

والأهم من كل ما تقدم هو أنعدام أمكانية أستقدام أي أستثمارات عربية أو أجنبية أو حتى أموال رجال الأعمال العراقيين المغتربين دون البدء بأعادة أعمار البنى التحتية التي تعد شرطا ضروريا وكافيا لتحسين مناخ الأستثمار في العراق . وكما هو معروف فأن الميزانية العامة للدولة تعتمد بشكل رئيس وشبه كامل على العوائد النفطية ، وهو من القطاعات كثيفة رأس المال ، لذا يفترض الأفادة منها لأعمار البنى الأساسية ، فضلا عن الحاجة للتمويل الدولي من منح ومساعدات وقروض ميسرة .

تزايد أهمية الدور الحكومي في التعاون الدولي، وعقد الأتفاقات الأقتصادية والتجارية وعقود الأستثمارات الأجنبية ، لا سيما في القطاع النفطي ، مقابل الحصول على تخفيض أو شطب للديون ، كما حصل في الأتفاق الأخير مع الصين التي خفضت ٨٠ بالمئة من ديونها على العراق مؤخرا.

للرد على الادعاءات القائلة بتحرير التجارة والاندماج بالاقتصاد العالمي قبل تمكين الاقتصاد الوطني وإكسابه القدرة التنافسي نطرح هذه الملاحظات:

١.العلاقة المتيقن منها هي أن الدول تقوم بإلغاء الحواجز وتحرير تجارتها، كلما ازدادت ثراء وتقدماً، وليس قبل ذلك. أي أن النمو هو ما يؤدي إلى تحرير التجارة وليس العكس.

٢. إن الاندماج في الاقتصاد العالمي ، هو نتيجة للنمو والتنمية الناجحين، وليس شرطاً مسبقاً لهما. أي إن الاندماج قبل إحراز مستوى معقول من النمو والتنمية مسلك خاطئ.

٣. ليس من المنطقي تطبيق قواعد تجارية موحدة على مختلف الدول، بغض النظر عن مستوى التطور الذي أحرزته كل منها. وثمة حاجة إلى النظر إلى القواعد التي تحابي الأطراف الأضعف في الاقتصاد العالمي (المعاملة التفضيلية أو المعاملة الخاصة والمتميزة باصطلاحات منظمة التجارة العالمية) على أنها قواعد مكملة للقواعد العامة للنظام التجاري العالمي، وليست مجرد استثناءات منها.

٥. ثمة حاجة للتحول من تركيز النظام التجاري الحالي على الترويج لتحرير التجارة والنفاذ إلى الأسواق، إلى تزويد الدول بحيز أوسع لرسم السياسات الوطنية، وهو ما يعني ضرورة تخفيف القواعد والمعايير والالتزامات الدولية المفروضة من الخارج، والتي عادة ما تفرض لصالح الأطراف الأقوى في النظام الاقتصادي والتجاري العالمي وإفساح المجال بالتالي أمام الدول النامية لتغليب المصلحة الوطنية عند وضع سياسات النمو والتنمية.

أن الاقتصاد العراقي بحاجة لقيام كل من الحكومة والقطاع الخاص بأدوار غير متضادة بل متكاملة في ظل أقتصاد مختلط ، ترسم في أطاره طبيعة هذه الأدوار وثقلها على نحو ديناميكي ومرن ليتوافق مع ضرورات المرحلة . ولا بد في المرحلة الراهنة من أن تميل الكفة لصالح دور حكومي أكبر بغية الأشراف على أعادة أعمار البنى التحتية ، و انتهاج سياسات اقتصادية وتجارية متزنة، لتتمكن من خلالها تمكين الاقتصاد العراقي قبل التحرير ومنح دولر أكبر للقطاع الخاص ، و تحقيق أوسع لقاعدة النمو الاقتصادي من خلال الحرص على الوصول إلى عدالة أوسع في توزيع الدخل والثروة، ودعم المنتجات الوطنية والالتزام بتحقيق الإنصاف من خلال الضرائب وسياسات الإنفاق الاجتماعي وتحسين البنية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك التحرير الستراتيجي للتجارة، بمعنى تغليب مصالح الاقتصاد الوطني على المصالح الخارجية، بحيث يتم إجراء تحرير متدرج وانتقائي.

× ورقة مقدمة الى مؤتمر المدى الاقتصادي الاول

من مزايا الأقتصاد المختلط أيضا أن الأفراد بأمكانهم توجيه الأقتصاد من خلال خياراتهم التي يقومون بها كمستهلكين ، وكذلك من خلال أصواتهم الأنتخابية التي يمنحونها للمسؤولين الذين سيتولون رسم ملامح السياسات الأقتصادية .

الاقتصادي | العدد (1786)السنة السابعة -الثلاثاء (4) آيار 2010

الابتكار.. و تطور البلدان المنبثقة حديثاً

ترجمة / عادل العامل

(إن العالم المنبثق حديثاً، الذي ظل طويلاً مصدراً للعمل الرخيص، يتنافس الآن مع البلدان الغنية على ابتكارات العمل، كما يقول أدريان وولدريج).

و يمكن القول إن المديرين التنفيذيين في صناعة السيارات الأميركية حين وجدو، في عام ١٩٨٠ ، أن اليابان قد حلّت محل الولايات المتحدة كصانعة سيارات قائدة للعالم صُدِموا كثيراً إلى حد أنهم بدأوا يزورون اليابان ليكتشفوا ماذا كان يجري. فكيف استطاع اليابانيون هزيمة الأميركيين على صعيدي السعر و الاعتمادية reliability؟ و كيف تدبّروا أمر إنتاج موديلات جديدة على ذلك النحو السريع؟ لقد اكتشف الزوّار أن الجواب لم يكن سياسة صناعية أو إعانات حكومية، كما كانوا قد توقعوا، و إنما ابتكار الأعمال business. فقد كان اليابانيون قد اخترعوا نظاماً جديداً لصنع الأشياء يؤدي سريعاً إلى إحداث " تصنيع خفيف ".

و هذا التقرير سيؤكد أن شيئاً ما مشابهاً يحدث الآن في العالم المنبثق (إي البارز اقتصادياً حديثاً). فالبلدان النامية تُصبح الآن مستنبَتاً لابتكار العمل بالطريقة نفسها تقريباً التي استخدمتها اليابان في خمسينيات القرن الماضي فصاعداً. و هي تأتي بخدمات و منتجات جديدة أرخص بشكلٍ دراماتيكي من مقابلها الغربي : سيارات بـ ٣٠٠٠ دولار، كومبيوترات بـ ٣٠٠ دولار، و موبايلات بـ ٣٠ دولار توفر خدمة على نطاق الأمة لقاء (٢) سنتين للدقيقة الواحدة. فهذه البلدان تعيد اختراع أنظمة للانتاج و التوزيع، و تقوم بالتجريب على نماذج عمل جديدة كلياً. و كل عناصر العمل الحديث، من إدارة سلسلة التجهيز إلى التشغيل و الاستبقاء، يجري إعادة ترتيبها أو اختراعها في هذه السوقٍ المنبثقة أو تلك.

فما الذي يجعل هذه البلدان، التي كانت إلى عهدٍ قريب مرتبطة بالأيدي الرخيصة، تُصبح الآن قيادية في مجال الابتكار؟ إن السبب الأكثر وضوحاً هنا هو أن الشركات المحلية تحلم أحلاماً كبيرة. و إذ يدفعها مزيج من الطموح و الخوف ـ طموح إلى تخطي المسرح العالمي و خوف من منافسين أرخص حتى، لنقل في فيتنام أو كمبوديا ـ فإنها تتسلق سلسلة القيمة أو السعر بشكلٍ لا لين فيه. فبطلات السوق المنبثقة لم تبرهن فقط على أنها تنافسية إلى درجة عالية في ساحاتها المحلية، بل و تُصبح أنفسها عالمية.

و بحسب تقرير الاستثمار العالمي للأمم المتحدة أن هناك الآن زهاء ٢١،٥٠٠ شركة متعددة الجنسية متمركزة في العالم المنبثق. و أفضل هذه، مثل بهارات فورج الهندية، و بايد الصينية للبطاريات، و إيمبراير البرازيلية في مجال الطائرات النفاثة، جيدة كمثيلاتها في العالم. و عدد الشركات من البرازيل، و الهند، و الصين أو روسيا على قائمة ٥٠٠ لصحيفة الفاينانشال تايمس قد تضاعف أكثر من أربع مرات في ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٨، من ١٥ إلى ٦٢. و ضاعفت الشركات البرازيلية الـ ٢٠ العليا المتعددة الجنسية موجوداتها الأجنبية في سنة واحدة عام ٢٠٠٦.

و في الوقت نفسه تستثمر الشركات الغربية المتعددة الجنسية آمالها الأكبر في الأسواق المنبثقة. و هي تعتبرها كمصادر للنمو الاقتصادي و قوة التفكير العالية الجودة، اللتين تحتاج إليهما بشدة معاً. و تتوقع الشركات المتعددة الجنسية أن يأتي قرابة ٧٠ بالمئة من النمو في العالم على امتداد السنوات القليلة القادمة من الأسواق المنبثقة، مع ٤٠ بالمئة يأتي بلدين فقط، هما الصين و الهند. و لاحظت أن الصين ، و إلى مدىً أقل الهند، تصب الموارد في التعليم على امتداد العقدين الماضيين. و تُخرّج الصين ٧٥،٠٠٠ شخص ذا مؤهلات أعلى في علوم الهندسة و الكومبيوتر، و الهند ٦٠،٠٠٠ في كل عام.

إن كبرى شركات العالم المتعددة الجنسية تُصبح اليوم على نحوٍ متزايد سعيدةً بالقيام ببحوثها و تطويرها في الأسواق المنبثقة. و تمتلك شركات في قائمة ٥٠٠ لـ Fortune ٩٨ من تسهيلات البحوث و التطوير في الصين و ٦٣ في الهند. و قد أنفق ذراع جنرال ألكتريك للرعاية الصحية أكثر من ٥٠ مليون دولار في السنوات القليلة الماضية لإقامة مركز بحوث و تطوير واسع في بانغالور الهندية، و هو أكبر مراكزها في أي مكان من العالم. أما مركز بحوث و تطوير ميكروسوفت في بيكين، فهو أكبر مراكزها خارج المركز الرئيس الأميركي في ريدموند.

كما أن الشركات الغربية و شركات البلدان المنبثقة قد أدركت معاً أنها بحاجة للمحاولة بشكل أشد إذا كانت تريد أن تزدهر في هذه الأسواق المنتعشة. فليس كافياً التركيز على حشد أو تجميع الغوكسي Gucci و المرسيديس؛ فإن عليها أن تناشد بلايين الناس الذين يعيشون خارج شنغهاي و بانغالور، من الطبقات الوسطى الصاعدة في مدن الصف الثاني و المزارعين في القرى المعزولة. و ذلك يعني إعادة التفكير في كل شيء، من المنتجات إلى أنظمة التوزيع.

و يوضح أنيل غوبتا، من جامعة ميريلاند كلية بارك، أن هذه الأسواق بين الأكثر عسراً في العالم. فيمكن أن تكون أنظمة التوزيع بلا أمل. و يمكن أن تكون تدفقات الدخل غير قابلة للتنبؤ بها. و يمكن أن يكون التلوّث مؤلماً للرئة. وأن تكون الحكومات مغتاظةً، فتتدخل أحياناًو تخفق أحياناً في تفير الخدمات الأساسية. و يمكن أن تعتصر القرصنة هوامش من الربح. و الفقر منتشر في كل مكان. و جزر النجاح محاطة ببحرٍ من المشاكل، التي أحبطت بعض الشركات الشجاعة. و قد انسحبت ياهو و إيبَي من الصين، كما تراجعت غوغل مؤخراً من هناك و انتقلت إلى هونغ كونغ. كما يمكن القول إن بلاك و ديكَر، و هي أكبر صانعة أدوات في أميركا، مختفية تقريباً في الهند و الصين، و هما أكبر موقعين للتوزيع.

غير أن الفرص استثنائية على حد سواء. و السوق الاحتمالية ضخمة : فالمجاميع السكانية الآن أكبر كثيراً مما في العالم المتطور و النمو أسرع كثيراً، و سوف يدخل، في الهند و الصين، مئات الملايين من الناس في الطبقة الوسطى خلال العقود القادمة. و الاقتصادات مهيَّأة لتنمو أسرع أيضاً. و القليل من الشركات تعاني من " أنظمة الميراث " المكلفة التي هي شائعة في الغرب. فقوة التفكير رخيصة نسبياً و وافرة : هناك في الصين أكثر من ٥ ملايين شخص من خريجي الجامعات في كل عام و في الهند نحو ٣ ملايين، أي أربعة أضعاف و ثلاثة أضعاف عددهم قبل عقد من الزمن.

هذا المزيج من التحديات و الفرص ينجم عنه كوكتيل فوّار من الابداعية. و لأن كثيرين جداً من المستهلكين فقراء، فإن على الشركات أن تحصل على سعة volume، لكن لأن القرصنة أمر معتاد جداً، فإن عليها كذلك المحافظة على الارتقاء بمنتجاتها. و مرةً أخرى، فإن التشابهات مع اليابان في الثمانينيات أمر لافت للنظر. فقد كانت تويوتا و هوندا تلجآن إلى البيانات المفصلة inventories و تعامل النوعية لأن الأرض و المواد الخام غاليتان، و بنفس الطريقة تحوّل شركات الأسواق المنبثقة المشاكل إلى فوائد.

و حتى الآن ظل من المفترض على نطاق واسع أن العولمة كان يدفعها الغرب و يفرضها على البقية. و سوف يسيطر الرؤساء في نيو يورك، و لندن و باريس على العملية من أبراجهم الزجاجية، وسيجني المستهلكون الغربيون معظم المنافع. و هذا يتغير بسرعة الآن. فبطلات السوق المنبثقة القويّات مثل أرسيلورميتال الهندية في الفولاذ و سيميكس المكسيكية في السمنت تلتهم الشركات الغربية التهاماً. و تلك المتعلقة بالتفكير مثل إنفوسيز و ويبرو فتتولّى العمل المكتبي. و المستهلكون في البلدان النامية يصيرون أغنى بطريقة أسرع من هؤلاء الذين في الغرب. و في بعض الحالات يجري حتى قلب سلسلة التجهيز العالمي التقليدي : إذ تشتري أيمبراير الكثير من أجزاء قطعها من الغرب و تقوم بعمل التجميع في البرازيل.

إن الافتراضات القديمة في ما يتعلق بالابتكار تتعرض للتحدي اليوم أيضاً. فالناس في الغرب يميلون للاعتقاد بأن شركاتهم تطبخ أفكاراً جديدة في مختبراتها في الوطن ثم تصدّرها إلى العالم النامي، الأمر الذي يجعل من الأسهل تقبّل خسائر الوظائف في التصنيع، لكن هذا يبدو أقل صحةً في وقتنا هذا. فالشركات الغربية تعتنق " الابتكار المركزي " و هي تنشر مراكز البحوث و التطوير التابعة لها في أنحاء العالم، بينما تُصبح الشركات غير الغربية محطات توليد للابتكار في كل شيء، من المواصلات البعيدة telecoms إلى الكومبيوترات.

ما الذي جعل بلدان الأيدي الرخيصة قيادية في الابتكار؟

إعادة التفكير في كل شيء، من المنتجات إلى أنظمة التوزيع

النباتات المعدلة وراثياً توفر فرصاً للفوز على منتقديها

ترجمة/ اسلام عامر

قبل اربعة عشر عاما تمت زراعة اول المحاصيل المعدلة وراثيا زراعةً تجارية وبذلك انطلقت سلالاتها النباتية على درب النجاح و حققت الارباح. و يظهر تقرير جديد ان خمسة و عشرين بلدا يزرع المحاصيل المعدلة و راثيا و ذلك بمساحة اكبر من مساحة البيرو.

و تم نثر ثلاثة ارباع الارض الزراعية المخصصة لزراعة فول الصويا ببذور النباتات المعدلة وراثيا و لا تختلف الحال مع القطن و الفضل يعود الى النجاح الذي حققته الهند. و اعطت الصين الضوء الاخضر لزراعة ضروب الارز المعدلة و راثيا فضلا عن موافقتها على زراعة الذرة المعدلة و التي يمكن استخدامها كعلفٍ جيد للخنازير.

و بذلك سيكون لدى النباتات المزيد و المزيد من السلاسل الجينية، أُصدِرَت العام الماضي سلسلة من النباتات المعدلة وراثيا و تم اصدار مجين الصويا في شهر كانون الثاني الماضي.

و تتقدم التقنيات في ايجاد الجينات المعدلة تقدما يماثل قدر تكدس تلك النباتات و محاصيلها الامر الذي اضاف طابعا جديدا للاسواق القادمة.

ستبث تلك القصص الناجحة الرعب في بعض القلوب ليس فقط في قلوب النافرين من هذا المشروع في أوروبا فحسب بل و حتى في الهند حيث تم التركيز مؤخرا على الباذنجان المقاوم للحشرات. يمكن ان تكون بعض تلك المخاوف مقبولة لكن ينقصها الادلة الداعمة الامر الذي لن يجعلها مقنعة لدى الكثير.

و من ناحية السلامة و الصحة لا تزال التسجيلات تبدو جيدة . الحكومة في حاجة الى مواصلة الفحص و المراقبة لكن ذلك يمكن ان يكون اكثر سهولة، ان اتباع التعديلات الجينية الاكثر دقة و استخدام التقنيات لمراقبة تغيرات الحمض النووي سواء كان في النباتات او في البيئة المحيطة بها سيفضي الى طريقٍ اسهل للتأكد من سير الامور في الاتجاه الصائب.

هذا و يتجلى القلق مغبة استيلاء الشركات الكبرى على زراعة النباتات المعدلة وراثيا و بذلك ستنقطع اسباب عيش المزارعين الفقراء و البسطاء.

و على ضوء تلك الحقيقة فأن ٩٠٪ من المزارعين الذين يزرعون المحاصيل المعدلة وراثيا هم من الفقراء نسبيا الامر الذي لن يكون مفيدا في البلدان النامية الشريرة، فلا تشير هيمنة (مونسانتو) على سوق فول الصويا في امريكا الا على بداية هيمنة تلك الشركات على العالم، بالتأكيد تجني الشركات الكبيرة الكثير من المال مقابل بيع البذور المعدلة وراثياً.

و بلغت قيمة سوق النباتات المعدلة ١٠,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ و قدرت المحاصيل التي نمت من البذور المعدلة وراثيا بـ١٣٠ مليار دولار و قامت حكومة الصين (التي قامت بتطوير بزيادة وتيرة ابحاثها الزراعية خارج البلد) و الهند و البرازيل بتطوير محاصيل جديدة و من النباتات المعدلة وراثيا. ففي عام ٢٠٠٩ تم تطوير نسخة معدلة من القطن الهندي التي تم تطويرها في القطاع العام. و بذلك دخلت الى الأسواق مع مجموعة معدلة صممتها شركة هندية تعود للقطاع الخاص و ذلك لغرض المتاجرة. و قامت مؤسسة (بيل و ميليندا غيتس و هي منظمة خيرية مهمتها) الخيرية بتمويل الجهود المبذولة في بلدان عدة لجعل المحاصيل الزراعية اكثر قوة و تغذية.

لا تثير البذور المعدلة التي تنتجها هيئات الابحاث الحكومية او الشركات المحلية معارضةً كبيرة مقارنةً بالمعارضة التي يثيرها انتاج البذور المعدلة و التي تنتجها الشركات الاجنبية الكبرى خصوصا عندما تقوم بتوفير خصائص تحسن من واقع المحاصيل التي يصعبٍ توفرها في البذور المعدلة و المنتجة محلياً.

ان المكان الذي تأتي منه البذور هو مسألة منفصلة عن الشخص الذي يتوجب عليه ان يدفع مقابل الحصول على هذه البذور و يشير غيتس: كما هي الحال مع الادوية و اللقاحات فأنه من الممكن الحصول على

المنتجات المطورة و بأرباح تأخذ بنظرها اتباع نهج التسعير الذكي و تراخيص الصفقات.

و اذا اعطت تلك البذور ما يطلبه الفلاحون على المدى الطويل فأنا الحاجة لمثل تلك القياسات الخاصة سوف تأخذ بالنقصان.

و ستكون الفكرة اجمالاً هو ان لا يستمر الفلاحون الفقراء في كونهم كذلك بعد ذلك كله و يعني ان يصبح المزارعون الفقراء احسن حالا او ان يصبحوا اغنياء بعض الشيء أو أن يكونوا قادرين على الاستثمار على نطاقٍ اوسع و بذلك تزداد كمية الغذاء المتوافر و المطلوب لحصول النمو العمومي بين اوساط الفقراء.

الأمر يتعدى كونه ثماراً غريبة

ثمة مخاوف اخرى بخصوص تقانة النباتات المعدلة وراثيا و على الرغم من ذلك يجب اخذ الامر على محمل الجد و يعني ذلك ان نجاحها و نيلها اعجاب محبي التكنولوجيا و بحسب ما يفكر به هؤلاء الذين يدفعون لقاء الابحاث الزراعية يمكن ان يزاحموا المناهج الاخرى لتحسين الزراعة و ذلك لأنها تعتمد على الملكية الفكرية التي يمكن حمايتها لذا فأن النباتات المعدلة وراثيا هي امر مؤات للاستثمار وثمة العديد من الأبحاث الزراعيةِ الاخرى و التي هي اقل قابلية لأن تكون ملكية الشركاتٍ و لكن ما تزال الحاجة ملحة لها و ذلك بدءاً من تدبير شؤون التربة الى الارصاد الجوي و وصولا الى عمليات الوقاية و الحماية و التي تدرس استخدام التنوع البايولوجي الزراعي. و تتوافر العديد من الطرق لتحسين الانظمة الزراعية التي يعتمد عليها العالم في التزود بالغذاء و التي تجعل الزراعة اكثر مرونة و اكثر ربحية.

فالحقل ليس انتاج محصول وافر فحسب بل هو نظام بيئي تتم ادارته بحسن ادراك و المحاصيل المعدلة لها ان تلعب دورا فعالا في التطور لكنها ليست الا جزءا من كل.

عن /الايكونومست

فضيحة الفساد في شركة بي اتش بي الامريكية

ترجمة / المدى الاقتصادي

اصبحت شركة بي اتش بي من احدث شركات التعدين المتورطة بفضيحة فساد حيث اقرت مؤخراً انها كانت تمر بتحقيق تقوم به هيئة الأوراق المالية الأمريكية منذ شهر اب العام الماضي. و تم نشر الاعتراف في تقرير الانتاج الفصلي للمجموعة و الذي جاء بعد عدة اسابيع من القضية التي شهدتها ريو تينتو (وهي الشركة التي حاولت بي اتش بي شراءها) و القضية كانت تدور حول سجن موظفيها في الصين و ذلك لتقاضيهم الرشا.

و قالت بي اتش بي ان التحقيق لا يتعلق بعملياتها في الصين و انها الان قد اوقفت المشاريع التي يجري التحقيق فيها، و قد رفضت بي اتش بي البوح بنوع الفساد الذي يزعم تورطها به و حتى البوح بمكانه، لكن من المتعارف عليه و على الرغم من ذلك ان مشرعي وول ستريت يبحثون في مزاعمٍ تفيد بوقوع عمليات الرشوة.

و قالت الشركة في تصريح لها:

"اتصلت بنا هيئة الاوراق المالية في عام ٢٠٠٩ و ذلك عندما ابلغونا بأنهم يخططون لأجراء تحقيق. و ادت بعض المعلومات المطلوبة و على نحو اساس الى انهاء بعض مشاريع التنقيب عن المعادن و اخرها التي توقفت قبل سنة".

ان بي اتش بي و المدرجة في لندن و سيدني لكن بمقدور المستثمرين الاستمرار في تفاعلاتها التجارية في نيويورك الامر الذي ادى الى احالتها الى مشرعي الولايات المتحدة و قال مكتب مكافحة الفساد بأنه قد فتح تقييما اوليا بالشأن نفسه.

انها جريمة حصلت في كل من الولايات المتحدة و بريطانيا لرشوة مسؤولين اجانب في سبيل الحصول على المزيد من المصالح التجارية.

و من المفهوم ان القصة مقلقة لمسؤولي الحكومة المحلية و مسؤولي الادارة على مستوى غير كبير.

" يمكننا ان نؤكد أن بي اتش بي بيليتون قد فتحت حوارا مع مكتب التحقيقات الفيدرالية" ذلك بحسب ما قالته المتحدثة.

"كانت الشركة على تعاون كامل و ذلك في المرحلة التي لا يمكن ان نقول عنها انها ليست سوى تقييم اولي"

و قالت المجموعة انهاقد عينت محامي دايفز بولك و مارويل و ذلك تخطيطا للقيام بتحقيقات ثانوية و سوف تتم مشاركة المعلومات مع هيئة الاوراق المالية.

و تشكل هذه القضية ضربة قوية اخرى لصناعة التعدين التي قد شوهت الصورة بالفعل.

و من المرجح ان تثبت القضية خلاف ما تفيد به اتش بي و التي تحاول اقناع السلطات المعنية المنافسة حول العالم بأن مشروع الحديد الخام الاسترالي و هو مشروعٌ مشترك مع ريو تينتو لا ينافي و لا يخرق قوانين مكافحة الفساد.

و على الرغم من ذلك لم تتأثر الاسواق بأخبار التحقيق حيث ان اسعار اسهم بي اتش بي لم تنخفض الا انخفاضا طفيفا فقط.

"ان التحقيق المطبق على صلاحية مساكن التنقيب عن المعادن يعد الاكثر تفضيلا اذا ما تم تطبيقه على التسويق و نشاطات المبيعات التي ستؤدي في نهاية المطاف الى مدى واسع من الاثار المتضمنة" هذا ما قاله ميشيل بوش و هو رئيس ابحاث الدخل الائتماني الثابت في بنك استراليا الوطني.

و ما تزال الصناعة التعدينية متضعضعة جراء سجن الموظفين الاربعة في شنغهاي الشهر الماضي.و قالت ريو تورينتو ان التحقيقات التي قامت بها مجموعة المحاسبة (ارنست اند يونغ) قد برأتها من كل فعل مخالف و ذلك في تلك القضية التي شهدت وضع أربعة مدراء تنفيذيين في السجن لمدة تتراوح بين ٧سنوات و١٤ سنة في الصين.

و قد تمت ادانة ستيرن و هو استرالي و ثلاثة زملاء صينيين و ذلك جراء تلقيهم الرشا فضلا عن قيامهم بتجسس تجاري.

و قالت بي اتش بي:"ان هذا السلوك يرثى له" ذلك على الرغم من قولها العام الماضي ان تلك التهم "لا اساس لها"

و وجد استطلاع اجرته صحيفة التعدين بشأن مؤتمر صناعي جرى مؤخرا في هونغ كونغ ان ٨٨ بالمئة ممن شملهم البحث يعتقدون بلزوم اخذ الحذر فيما لوتم دفع مثل تلك الرشا.

عن الانديبندنت

الاقتصادي | العدد (1786)السنة السابعة -الثلاثاء (4) آيار 2010

المرصد الاقتصادي

متخصصون: التعرفة الكمركية الجديدة .. حماية للمنتج المحلي أم للتحكم بالسوق؟

بغداد / علي الكاتب

اثار قرار وزارة المالية الاخير باعتماد رسوم كمركية جديدة على البضائع المستوردة ردود افعال متابينة بين الاقتصاديين والمستثمرين في القطاع الخاص والتجار العراقيين ،خاصة في مجال تاثيره على الحد من دخول البضائع المستوردة وارتفاع اسعارها بعد فرض الرسوم الكمركية عليها او توقف الاستيراد بشكل نهائي ، وضرورة وجود مقترحات لتشريع قانون ينظم الرسوم الكمركية بنحو يسهم بشكل فاعل في انعاش الاقتصاد الوطني.

(المدى الاقتصادي) توضح هنا عددا من الآراء التي اختلف فيها المؤيدون والمعارضون للقرار ،ومقترحاتهم بشأن الموضوع للخروج بنتيجة ايجابية في المحصلة النهائية من شأنها رسم سياسة كمركية متوازنة خلال الاعوام المقبلة التي يتوقع المراقبون لها ان تكون الفيصل في انتقال الاقتصاد العراقي من الاقتصاد الاشتراكي وهيمنة الدولة على جميع مفاصل القوى الاقتصادية الى اقتصاد السوق الحر.

يقول الدكتور باسل عبد الحميد استاذ الائتمان والمصارف في كلية المامون ان اعتماد التعرفة الكمركية الجديدة من شأنها تحقيق واردات مالية كبيرة تصل الى اضعاف واردات التعرفة السابقة ،حيث ان الرسوم سترتفع على البضائع والسلع وخاصة الكمالية منها كالسيارات والمشروبات وغيرها.. وبنسبة (٢٠٪) من قيمة البضاعة كما نص القانون الجديد على خلاف النسبة السابقة التي كانت بمقدار (٥٪) والتي وضعت في زمن الحاكم الاميركي المدني السابق بول بريمر التي كانت نسبتها مخصصة لاعتبارات اقتصادية ومالية منها تحسين مستوى معيشة الفرد العراقي البسيط من خلال تأمين الموارد المالية المطلوبة لتمويل المشروعات خاصة في مجال البنى التحتية ،وايجاد رؤوس اموال كافية لتحقيق التنمية الاقتصادية الوطنية وتعزيز التجارة الخارجية للعراق في طريق التحول نحو اقتصاد السوق الحر.

ويضيف: ان القرار الجديد من شأنه كذلك الحد من ظاهرة الاغراق السلعي للسلع والبضائع المستوردة التي لاتحمل مواصفات الجودة الوطنية العراقية بموجب اللوائح التي يصدرها الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية ،كما يقدم في الوقت ذاته تسهيلات كمركية للمستثمرين العراقيين والاجانب على حد سواء ،لان البضائع والسلع التي تدخل من دون تعرفة كمركية ورسوم سيكون لها تأثير سلبي على القطاع الصناعي المحلي سواء كان الخاص أم العام أم المختلط ،حيث ان كلف الانتاج للسلع والمواد الداخلة في الصناعة تكون اكبر من قيمة السلع المستوردة ،مما يؤدي الى حدوث كساد في البضاعة المصنعة محليا وسهولة في حركة البيع للبضائع المستوردة الاقل ثمنا بطبيعة الحال.

فيما يقول عبد السلام حسن المستشار الاقتصادي في مجموعة البركة للاستثمار المالي: ان المعروف عن الرسوم الكمركية أنها الأداة الحكومية للحد من دخول البضائع المستوردة واخرجها من المنافسة مع نضيرتها المحلية لتبقى هي المتحكمة في السوق لوحدها ،وان لغياب السلع المستوردة في السوق المحلية نتائج سلبية منها ارتفاع اسعار البضائع اذ تبقى الدولة هي المتحكمة بالسوق والياته ،خاصة اذا رافقتها عوامل اخرى منها تدني القوة الشرائية للمواطن لعدة اسباب منها زيادة معدلات البطالة وعدم وجود مشاريع عمرانية تقوم بتشغيل الايدي العاملة .

ويتابع ان التعرفة الكمركية الجديدة تثير مخاوف المستثمرين الاجانب المترددين في الاصل من دخول السوق العراقية ،فما بالك مع فرض رسوم كمركية تصل الى مستوى كبير (٢٠٪) وتجعلهم يعزفون عن الاستثمار في السوق المحلية لارتباط رؤوس اموالهم وتجارتهم بالتجارة الخارجية وان فرض رسوم كمركية إضافية يجعلهم غير محبذين لفكرة الاستثمار في العراق.

ويضيف ان مبدأ فرض رسوم كمركية لحماية المنتجات الوطنية والمحافظة على السوق المحلية من تاثيرات الاقتصاد العالمي ليست بالفكرة غير الجيدة الا انها ليست في الوقت المناسب ،ومع التصريحات التي يطلقها السياسيون في الدولة في السير الحثيث نحو اقتصاد السوق وتقليل الاعتماد على الدولة في تامين موارد الميزانية المالية ،بل من المفروض ان تكون هناك مقترحات لتشريع يضع الخطوط العريضة لاعتماد رسوم كمركية متوازنة مع الظرف الحالي الذي يمر به الاقتصاد العراقي ،وذلك من اجل تحقيق التوازن في جميع القطاعات ومواكبة اقتصاديات الدول المتطورة في العالم.

ومن الجدير ذكره هنا ان مجلس الرئاسة كان قد صادق على قانون جديد للتعرفة الكمركية في شهر شباط الماضي الذي يتكون من ١١ مادة ،والذي سيبدأ تنفيذه خلال الشهر الحالي بعد اصدار وزير المالية التعليمات الخاصة بتسهيل العمل به.

تحرير: عباس الغالبي | الاخراج الفني: مصطفى جعفر | التصحيح اللغوي: محمد السعدي | تصوير: سعدالله الخالدي - مهدي الخالدي

الاقتصادي

اقتصاديات

مراكز البحث الاقتصادية

■ عباس الغالبي

شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ ظهور العديد من مراكز البحث والاستطلاع الاقتصادية كمنظمات مجتمع مدني ، واخذت في حينها حيزاً كبيراً من التنظير واعداد البحوث التي تتضمن المقترحات والرؤى التي كانت تصب في عملية الاصلاحات الاقتصادية والكيفية التي ينتقل فيها الاقتصاد من المركزية المفرطة الى فضاءات اقتصاد السوق ، حيث درجت في حينها على عقد المؤتمرات والطاولات والحلقات النقاشية ونشر البحوث والدراسات على المواقع الالكترونية .

الا انها اخذت شيئاً فشيئا بالانزواء والركود ومن ثم التلاشي الى لاشيء وكأن الامر فورة ماء سرعان ماتنتهي وينتهي معها كل شيء ، في وقت ان كثيرا من البلدان تعتمد بشكل كبير على ماتطرحه مراكز البحث والاستطلاع من افكار ورؤى حيث تتعامل معها بأهمية بالغة وتضمين الكثير منها في البرامج الاقتصادية لحكومات البلدان .

ولم يبق في الساحة الا المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي الذي يجتهد دائما في اقامة الندوات والحلقات النقاشية في شتى المحاور والقطاعات الاقتصادية وهي بلاشك غاية في الاهمية بضوء الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي والتي تتطلب افكارا وبرامج تصب في بوتقة الاصلاح الاقتصادي الذي يعد الان ضرورة قصوى للاقتصاد .

> ومن اللافت للنظر ان الكثير من المراكز التي توارت عن الانظار كانت تمول من جهات واوساط محلية ودولية لغايات واهداف مرحلية وبعضها مصلحية وبمجرد توقف التمويل المالي غابت عن المشهد تماماً ،

وانطلاقاً من الاهمية البالغة للمراكز البحثية فأن الحاجة ملحة الان لتنشيط دورها من جديد او استحداث مراكز اخرى تتولى عملية البحث والاستطلاع في المحاور الاقتصادية كافة وخلق عملية تثقيفية ومعرفية في آن واحد من خلال النشاطات التي تتولى هذه المراكز عملية تنظيمها بمشاركة مؤسسات حكومية واخرى من القطاع الخاص سعياً للوصول الى مشهد اقتصادي خال من الظواهر السلبية .

ولعلنا في المدى نكون قد عملنا منذ فترة في هذا الاتجاه من خلال المؤتمرات والطاولات المستديرة التي تناقش المشكلات وتحدد أوجه الخلل وتقترح الحلول ، وهو دأب نحرص كمؤسسة اعلامية على اشاعته وتعزيزه وترصينه وتأكيد وجوده وجدواه في المشهد الاقتصادي .

ومن اللافت للنظر ان الكثير من المراكز التي توارت عن الانظار كانت تمول من جهات واوساط محلية ودولية لغايات واهداف مرحلية وبعضها مصلحية وبمجرد توقف التمويل المالي غابت عن المشهد تماماً ، مايجعل الضرورة ملحة الان لحث المراكز البحثية في الجامعات العراقية المتخصصة في الجانب الاقتصادي لتفعيل هذا الدور المهم سعياً لتقديم الخبرة والمشورة وتشخيص الاختلالات بدقة وعلمية وصولاً الى المبتغى الاساسي في عملية الاصلاحات الاقتصادية ، ويقيناً ان الاخوة الاكاديميين يمتلكون من الامكانية والخبرة والعلمية مايجعلهم قادرين على النهوض بهذه المهمة في وقت يفترض ان تكون المؤسسات الاعلامية الرصينة في البلد تؤازر وتساند هذا الجهد بقوة سعياً لتكامل المهام في العملية الاقتصادية ، وهي ايضاً تندرج في ذات الوقت في اطار الحس الوطني في ضرورة ايجاد اقتصاد معافى متعدد المصادر والجوانب مندمجاً مع الاقتصاديات العالمية.

abbas.abbas80@yahoo.com